

سلسلة تقارير أسبار

رقم (471)

2026م

ردمد : 2961-4074

ISSN: 2961-4074

رقم الإيداع : 1446/3664

دور التعليم والتدريب في تحقيق التنمية المستدامة بالملكة العربية السعودية: بين الطموحات الإستراتيجية والآثار التنموية المتحققة ورقة سياسات إستراتيجية

لجنة الشؤون التعليمية والتدريب



ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)



مركز أسبار
ASBAR CENTER

32
عامًا
Since 1994 منذ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



تقرير يصدر عن ملتقى أسبار

- رئيس الملتقى:
- د. فهد العرابي الحارثي
- رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى
- د. خالد بن دهيش
- الأمين العام
- د. أماني البريكان
- التحرير
- د. إبراهيم إسماعيل عبده
- التصميم والإخراج:
- أ. صفوان يحيى مسعد
- لجنة الشؤون التعليمية والتدريب *
- د. خالد بن دهيش (رئيس اللجنة)
- د. عبدالرحمن الشبيب (نائب رئيس اللجنة)
- أعضاء اللجنة:
- د. إبراهيم الدوسري
- أ. د. أحمد عبداللطيف الخطيب
- د. حمد التركي
- أ. د. عبدالله المفلح
- أ. د. فوزيه بكر البكر
- د. محمد بن حميد الثقفي
- د. محمد بن هندي الغامدي
- أ. د. نياف الجابري

مقدمو الأوراق العلمية

- الورقة الرئيسية: د. محمد الثقفي
- التعقيب الأول - أ. د. نياف الجابري
- التعقيب الثاني - د. عبد الرحمن الشبيب
- إدارة الحوار: أ. د. أحمد الخطيب

* ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية



تمهيد

يعرض هذا التقرير لقضية مهمة تمّ طرحها للحوار في ملتقى أسبار خلال شهر إبريل 2026م، وناقشها نخبة متميزة من مفكري المملكة في مختلف المجالات الذين أثاروا الحوار بأرائهم البناءة، ومقترحاتهم الهادفة، وجاءت بعنوان: (دور التعليم، والتدريب في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية: بين الطموحات الإستراتيجية والآثار التنموية المتحققة - ورقة سياسات إستراتيجية)، وأعد ورقتها الرئيسة د. محمد الثقفي، وعقب عليها كلٌّ من: أ.د. نياف الجابري، ود. عبد الرحمن الشبيب، وأدار الحوار حولها أ.د. أحمد الخطيب.





المحتويات

• الموضوع	• الصفحة
• الملخص التنفيذي	3
• الورقة الرئيسة	6
• التعقيبات	19
• المداخلات حول القضية	32
• الإطار النظامي، والدستوري للتعليم، والتدريب في المملكة العربية السعودية، ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة.	32
• التعليم، والتدريب في المملكة العربية السعودية بين تعدد المبادرات وتحدي التكامل الإستراتيجي.	33
• التحول الرقمي في التعليم السعودي كمدخل إستراتيجي لتحقيق رؤية 2030م، وتعزيز المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة.	34
• التعليم الإلكتروني، والتعلم مدى الحياة، ومبادرات تعزيز بناء رأس المال البشري.	34
• تحول التعليم في المملكة العربية السعودية من معايير الجودة إلى الأثر التنموي.	35
• التعليم، والتدريب في المملكة العربية السعودية بين اقتصاد المهارات وتحدي تعظيم الأثر التنموي.	38
• التعليم؛ بوصفه بنية إنتاج للقدرة، ومحركاً للتنمية المستدامة.	40
• الفجوة بين المستهدف والمتحقق في التعليم، والتدريب.	42
• التحول من كمية التعليم إلى جودته: نحو بناء منظومة تعليمية قائمة على الكفايات، وتنمية الإنسان في سياق الاستدامة.	44
• تحليل واقع التعليم في المملكة العربية السعودية باستخدام تحليل SWOT	45
• التوصيات.	47
• المصادر، والمراجع.	49
• المشاركون في نقاشات التقرير	51



الملخص التنفيذي:

استعرضت الورقة الرئيسة لـ د. محمد الثقفي العلاقة بين التعليم والتدريب، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية؛ وذلك من خلال تحليل الواقع استنادًا إلى مؤشرات الأداء مع إبراز الفجوة بين المستهدفات والنتائج المتحققة، وتقديم توصيات لتعزيز مواءمة المخرجات مع احتياجات الاقتصاد الوطني، وأكدت أن التعليم، والتدريب يمثلان ركيزة إستراتيجية لبناء رأس المال البشري، ولم يعودا مقتصرين على نقل المعرفة؛ بل أصبحا أداة لتنمية المهارات، والكفاءات الداعمة للاقتصاد المعرفي، والاستدامة؛ وذلك في سياق رؤية السعودية 2030م، وبرنامج تنمية القدرات البشرية، كما طرحت الورقة إشكالية محورية حول مدى تحول المنظومة إلى محرك فعلي للتنمية في ظل استمرار فجوة بين الطموحات والأثر الفعلي، خاصة في مواءمة المخرجات مع سوق العمل، والاقتصاديين: الرقمي، والأخضر، وبيّنت أن التعليم يسهم في التنمية المستدامة عبر أبعاد معرفية، واقتصادية، واجتماعية، ويرتبط مباشرة بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، هذا إلى جانب ارتباطه غير المباشر ببقية الأهداف، كما حددت الأدوار المتوقعة لمنظومتنا التعليم، والتدريب، ومنها: التحول نحو نواتج تعلم قابلة للقياس، وتطوير المعلم، وتعزيز البحث التطبيقي في التعليم العالي، وسد فجوة المهارات، ومواءمة البرامج التدريبية مع احتياجات السوق، والتوسع في إعادة التأهيل المهني، ودعم التعليم، والتدريب المرتبطين بالاقتصاد الأخضر، وأكدت الورقة وجود منجزات ملموسة، مثل: تعزيز التخطيط الإستراتيجي، وربط التعليم بالمؤشرات مقابل تحديات قائمة، أبرزها: ضعف تضمين مفاهيم الاستدامة بشكل منهجي، واستمرار فجوة المواءمة مع سوق العمل، والحاجة إلى تطوير جودة التدريب، وتعميق الشراكات مع القطاع الخاص، كذلك؛ فقد أبرزت أهمية إنشاء مرصد وطني لمواءمة المهارات مع سوق العمل، وتفعيل مجالس المهارات القطاعية، وربط تمويل البرامج التدريبية بمؤشرات الأثر، مثل: التوظيف، والإنتاجية، وتعزيز الشفافية عبر أنظمة قياس الفجوة مؤكدة أن التحدي لم يعد في التوسع الكمي؛ بل في كفاءة الأداء، وفعاليتها، وتحويل التعليم، والتدريب إلى رافعة إستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة.

بينما أكد أ.د. نياض الجابري- في التعقيب الأول- أن التعليم تطوّر في التخطيط التنموي العالمي من كونه أداة إلى هدف تنموي أساسي ضمن أهداف التنمية المستدامة 2030م؛ حيث انتقل التركيز من محو الأمية، والإتاحة الكمية في العقود الإنمائية، وأهداف الألفية إلى تأكيد جودة التعليم، وشموليته، والتعلم مدى الحياة، وربطه بالقيم، والمهارات المرتبطة بالاستدامة مع حضوره المباشر في الهدف الرابع، وامتداده لبقية الأهداف، خاصة في مجالات الابتكار، والتمهيز، وعلى الصعيد الوطني بيّن أن المملكة العربية السعودية شهدت تحولًا مماثلًا؛ إذ انتقل التعليم من دوره في التوسع الخدمي إلى كونه محورًا لتنمية رأس المال البشري، ثم إلى كونه هدفًا إستراتيجيًا في رؤية السعودية 2030م التي أكدت جودة التعليم، ومواءمته مع سوق العمل، وتعزيز القيم، والمهارات.



كما أشار إلى التحولات المؤسسية الداعمة، مثل: إنشاء هيئة تقويم التعليم، والتدريب، وتطوير نظم القياس، وتحسين بعض المؤشرات كارتفاع الالتحاق بالتعليم العالي مع بقاء تحديات تتطلب مواصلة تحسين الجودة، وتعظيم الأثر التنموي للتعليم.

في حين ذكر د. عبد الرحمن الشبيب- في التعقيب الثاني- أن التعليم انتقل إلى مرحلة "اقتصاد المهارات" التي تُقاس فيها فعالية الأنظمة التعليمية بقدرتها على إنتاج مهارات المستقبل، والقيمة الاقتصادية، والمعرفية لا بعدد الخريجين؛ بما يستلزم تحول الجامعات من منح الشهادات إلى بناء رأس مال بشري منتج، وأوضح أن التعليم في الفكر التنموي المعاصر أصبح بنية تحتية للاقتصاد المعرفي؛ وذلك استنادًا إلى نظرية رأس المال البشري مع تحول التركيز من الكم إلى نوعية المهارات، والقيمة المضافة للاقتصاد، كما أشار إلى أن المملكة تبنت هذا التحول عبر مبادرات، مثل: برنامج تنمية القدرات البشرية، وتطوير نظام الجامعات، وتعزيز التقويم، والجودة مع استمرار بعض الفجوات في مواءمة المخرجات مع سوق العمل، والمؤشرات العالمية؛ بما يعكس أن التحدي الحقيقي يتمثل في تعظيم الأثر التنموي للمبادرات، ويّين كذلك أهمية انتقال الجامعات إلى دور محوري في منظومة الابتكار؛ وفق نموذج "اللوب الثلاثي" عبر التكامل مع الحكومة، والصناعة؛ وذلك ضمن ثلاثة مستويات تحليلية: وطني يرتبط برؤية 2030م، ومنظومي يعزز الربط بين التعليم والابتكار، وسوق العمل، ومؤسسي يركز على تطوير التخصصات، والبحث التطبيقي، والشراكات، وخلص إلى أن التعليم السعودي يتحول من اقتصاد الموارد إلى اقتصاد المعرفة؛ بما يجعله مطالبًا بصناعة القدرات المستقبلية، لا الاكتفاء بمواءمة سوق العمل مع تأكيد حوكمة منظومة المهارات، وتعزيز دور الجامعات في الابتكار، والانتقال نحو صناعة سوق العمل؛ بما يجعل التعليم رافعة إستراتيجية للاقتصاد الوطني.

وتضمنت المداخلات المحاور الآتية: الإطار النظامي، والدستوري للتعليم، والتدريب في المملكة العربية السعودية، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، وما يرتبط به من أسس تنظيمية داعمة لبناء رأس المال البشري، كما شملت مناقشة تعدد المبادرات في قطاع التعليم، والتدريب مقابل تحدي التكامل الإستراتيجي، وضرورة وجود إطار وطني جامع يضمن توحيد الجهود، وتعظيم الأثر، وتناولت كذلك التحول الرقمي في التعليم كمدخل إستراتيجي لتحقيق رؤية السعودية 2030م، وأهداف التنمية المستدامة إلى جانب التعليم الإلكتروني، والتعلم مدى الحياة؛ بوصفه مسارًا مستمرًا لتأهيل الكفاءات، كما برز محور الانتقال من التركيز على الجودة الإجرائية إلى الأثر التنموي، ومن اقتصاد الشهادات إلى اقتصاد المهارات مع إبراز التعليم؛ بوصفه بنية لإنتاج القدرة، ومحركًا للتنمية المستدامة، كما أُشير إلى الفجوة بين المستهدف والمتحقق، وأُشير إلى أهمية التحول من الكم إلى الكيف؛ وذلك عبر بناء منظومة تعليمية قائمة على الكفايات؛ بما يعزز فاعلية التعليم في تحقيق التنمية المستدامة.



ومن أبرز التوصيات

التي تم الانتهاء إليها

01

بناء إطار وطني متكامل
بربط التعليم، والتدريب
بالتنمية المستدامة ضمن
رؤية واضحة قابلة للقياس،
والمساءلة



02

مع التحول إلى قياس
الأثر التنموي الحقيقي؛
بدلاً من الاقتصار على
المدخلات



03

وإعادة تعريف جودة التعليم
على أساس الكفايات،
والمهارات التطبيقية



04

فضلاً عن إنشاء نظام
وطني ديناميكي للمهارات
يوكب احتياجات سوق
العمل



05

وربط التمويل بالأداء،
والأثر



06

وتعزيز الحوكمة القائمة
على البيانات، والشفافية



07

ومعالجة فجوات التكامل
المؤسسي بين الجهات
ذات العلاقة



08

كذلك تطوير التعليم التقني،
والمهني، ورفع جاذبيته،
وترسيخ التعلم مدى
الحياة، وإعادة التمهير



09

وإدماج الاستدامة في جميع
التخصصات مع الاستثمار
في تطوير المعلم، والقيادات
التعليمية



10

وتعزيز الشراكات مع
القطاعين: الخاص،
وغير الربحي، والاستفادة
من المنهجيات التحليلية
الحديثة في تشخيص
الواقع، ودعم اتخاذ القرار.



الورقة الرئيسية: د. محمد الثقفي

1-مدخل:

تعد منظومتا التعليم، والتدريب من أهم الأدوات الإستراتيجية لبناء رأس المال البشري، وتعزيز القدرة الوطنية على تحقيق التنمية المستدامة؛ فالتعليم لم يعد يقتصر على نقل المعرفة؛ بل أصبح وسيلة لإكساب الأفراد المهارات، والكفاءات التي تمكّنهم من الإسهام الفاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية، وفي هذا السياق تتراد أهمية التعليم، والتدريب في إعداد القوى العاملة القادرة على التكيف مع التحولات المتسارعة في الاقتصاد العالمي، وتلبية متطلبات سوق العمل، ودعم الابتكار، والإنتاجية؛ بما يسهم في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، وتحسين جودة الحياة، والحفاظ على الموارد للأجيال القادمة.

ويحتل تطوير التعليم، والتدريب في المملكة العربية السعودية مكانة محورية كبرى في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030م، وبرامجها التنفيذية؛ سيما برنامج تنمية القدرات البشرية الذي يركز على إعداد المواطن بمهارات المستقبل، وتعزيز مواءمة مخرجات التعليم، والتدريب مع احتياجات الاقتصاد الوطني، وقد شهدت السنوات الأخيرة عددًا من المبادرات، والسياسات الهادفة إلى تحسين جودة التعليم، والتوسع في التعليم التقني، والمهني، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، ورفع كفاءة التدريب، والتأهيل المهني، ومن شأن هذه الجهود أن تعزز إسهام التعليم، والتدريب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وذلك من خلال بناء مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح.

ويلاحظ وجود إنجازات كبرى في هذا المجال، وكذلك مبادرات، وتقارير متوالية، لكن السؤال الذي يستوجب النقاش: ما الدور المخطط، والمتحقق لمنظمات التعليم، والتدريب في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية؟

وقد اعتمدت الورقة على منهج الاستشراف الذي ينطلق من مراجعة الأطر النظرية ذات الصلة، وتحليل الوثائق الوطنية، والتقارير الرسمية، ثم محاولة رصد الفجوة بين المستهدف والمتحقق في إسهام التعليم، والتدريب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والوصول لآليات تحقيق المستهدفات.

2- أين تكمن القضية كموضوع إستراتيجي وطني؟

تكمن الإشكالية الإستراتيجية لهذه القضية في أن التعليم، والتدريب في المملكة العربية السعودية يحظى بدعم سياسي كبير، واستثمارات مالية ضخمة، كما شهدت توسعًا في المبادرات، والبرامج المرتبطة برؤية المملكة 2030م غير أن التساؤل الذي يفرض نفسه يتمثل في: إلى أي مدى تحولت هذه المنظومة- فعليًا- إلى محرك مباشر للتنمية المستدامة؟



وبصيغة أكثر دقة: هل تسهم مخرجات التعليم، والتدريب في تسريع التحول نحو اقتصاد معرفي مستدام قائم على مهارات الإنسان، وكفاياته، ومقدرته الإنتاجية، والإبداعية، أم أن الفجوة ما تزال قائمة بين الطموحات الإستراتيجية، والآثار التنموية المتحققة على أرض الواقع؟
وتتبع أهمية هذا السؤال من أن التعليم، والتدريب يمثلان في التجارب الدولية الناجحة الرافعة الرئيسة للتحولات الاقتصادية، والاجتماعية الكبرى، الأمر الذي يجعل تقييم أثرهما الحقيقي في تحقيق التنمية المستدامة قضية وطنية تستحق النقاش، والتحليل.
وبعبارة أدق يجدر بنا مناقشة، وطرح بعض من الأسئلة التي تجعل الموضوع قضية إستراتيجية، لا مجرد موضوع عام، ومن أبرزها:
1- إلى أي مدى يقوم التعليم، والتدريب في المملكة بدوره الفعلي في الوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة؟

2- ما حجم الفجوة بين المستهدف والمتحقق في إسهام التعليم، والتدريب في التنمية المستدامة؟
3- هل مخرجات التعليم، والتدريب الحالية موائمة- فعلاً- لاحتياجات سوق العمل السعودي، والاقتصاد الأخضر، والرقمي؟
4- لماذا تستمر الفجوة على الرغم من التوسع في المبادرات التعليمية، والتدريبية؟
5- هل الشراكات الحالية بين منظمات التعليم، والتدريب والقطاع الخاص كافية لصناعة أثر تنموي مباشر؟
6- ما العوائق الأهم: هل هي في السياسات، أم في التنفيذ، أم في التمويل، أم في الحوكمة، أم في القياس، والتقويم؟

7- هل المعلمون، والمدرّبون مؤهلون بالقدر الكافي لقيادة التعليم من أجل الاستدامة؟
8- ما الأولويات الوطنية العاجلة حتى 2030م لضمان أن يصبح التعليم، والتدريب رافعة تنموية حقيقية؟

-كيف يرتبط التعليم بالتنمية المستدامة؟

يهدف التعليم إلى إعداد الفرد معرفيًا، ومهاريًا، وقيميًا؛ حتى يكون قادرًا على التعلم مدى الحياة، ومنتجًا في عمله، ومنتفعًا بالصلابة الشخصية، وحتى يكون عنصرًا اجتماعيًا متفاعلًا بإيجابية في مجتمعه؛ ولذا فإن التعليم يرتبط بالتنمية المستدامة من خلال أداء الوظائف الآتية:

1- **وظيفة البناء المعرفي، والمهاري، والقيمي للأفراد:** تسليح المتعلمين بمهارات الأساس القابلة للتحويل (القراءة، والرياضيات، والعلوم، والتفكير الناقد، والتفكير الإبداعي، وحل المشكلات، ونحوها) التي تمكنهم من التعلم مدى الحياة، واكتساب كل جديد، ومواجهة تحديات التغير المستمر في تقنيات الإنتاج، وأيضًا ترسيخ القيم الأساسية من (المواطنة، والمسؤولية، والاستهلاك الواعي، وقبول الآخر، واحترام البيئة).



2- الوظيفة الاقتصادية: التعليم، والتدريب يرفعان إنتاجية الفرد، ويعززان التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، ويدعمان تنويع الاقتصاد، واستدامة الزدهار، ويظهر ذلك في الأدبيات الاقتصادية التطبيقية التي تربط الإنفاق على التعليم، والمؤشرات الاقتصادية، والاجتماعية بعلاقات موجبة/سلبية.

3- الوظيفة الاجتماعية: خفض الفوارق، وتعزيز الاندماج، ورفع المشاركة، وتحسين جودة الحياة عبر فرص تعليم منصف، وشامل مدى الحياة.

3- مفهوم، وأنواع، وأهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالتعليم، والتدريب:

يعد التعريف الموثوق، والمعتمد دوليًا للتنمية المستدامة هو تعريف تقرير بورتلاند (لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية) 1987م الذي يعرفها بأنها "التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".

وتنص صفحة التنمية المستدامة في موقع وزارة التعليم على أن الوزارة تسعى إلى تحقيق رؤيتها في التنمية المستدامة للوصول إلى: "تنمية تحقق متطلبات الحاضر بكفاءة دون تهديد فرص الأجيال القادمة بتوفير احتياجاتهم، وتطلعاتهم، وبمعنى آخر: تحقيق تنمية تغذي الاقتصاد، وتبني الأجيال، وتحسن جودة الحياة دون تهديد الموارد الطبيعية، والبيئية في المملكة.

أما أنواع التنمية المستدامة المعتمدة أُمَميًا، وعلى مستوى الإستراتيجيات الوطنية؛ فإنها تتمثل فيما يأتي:

- 1- الاستدامة الاقتصادية: تنويع الاقتصاد، وإنتاجية أعلى، وظائف لائقة، وابتكار.
 - 2- الاستدامة الاجتماعية: عدالة الفرص، والتمكين، وجودة الحياة، والشمول.
 - 3- الاستدامة البيئية: حماية الموارد، والوعي البيئي، وتقليل الأثر السلبي للنشاط البشري.
- وفيما يتعلق بالأهداف؛ فقد حُددت بـ (17) هدفًا الموضحة في الشكل أدناه، ويعد التعليم محورًا صريحًا في الهدف الرابع (SDG4) الذي ينص على ضمان التعليم الجيد المنصف، والشامل، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة، للجميع، ويرتبط بصورة غير مباشرة بأهداف أخرى.



ويتضح من الشكل أن التعليم الجيد هو الهدف الأممي الرابع بشكل مباشر، وفيه غايات مرتبطة بهذا الهدف غير أنه يوجد غايات داخل أهداف أخرى تربط بالتعليم، والتدريب، وهي ما سيتم عرضه في الجدولين الآتيين اللذين سيعرضان الغاية، وماذا تعني لمنظمات التعليم، والتدريب في المملكة، وفقاً لما يأتي:

الجدول رقم (1) في الصفحة التالية يفصل في مكونات الهدف الرابع، وكيف تنعكس في ممارسات التعليم، والتدريب، والجدول الذي يليه رقم (2) يوضح أهداف التنمية المستدامة الأخرى التي ترتبط بالتعليم بصورة غير مباشرة.



جدول رقم (1) الغايات المرتبطة بالتعليم، والتدريب، وانعكاسها على التعليم، والتدريب بالمملكة

الغايات المرتبطة بالهدف الرابع	ماذا تعني للتعليم والتدريب بالسعودية؟
4/1- تعليم ابتدائي- ثانوي مجاني، ومنصف، وجودة تقود لمخرجات تعلم فعّالة.	التحول من إتاحة/إتمام إلى جودة تعلم (قراءة/رياضيات/علوم)، وتقليل الفاقد التعليمي.
4/2- تنمية الطفولة المبكرة + ما قبل الابتدائي.	رفع التغطية، والجودة لرياض الأطفال، وقياس نمو الطفل (لغوي/معرفي/اجتماعي).
4/3- إتاحة متكافئة للتعليم التقني/المهني، والعالى (بأسعار معقولة).	مسارات متعددة بعد الثانوية (جامعة/تقني/مهني)، وتقليل الفجوة بين المسارات
4/4- زيادة مهارات الشباب، والبالغين للتوظيف، والعمل اللائق، وريادة الأعمال.	بناء منظومة مهارات (رقمية/تقنية/مهنية) مرتبطة بوظائف المستقبل.
4/5- إزالة التفاوت (جنس/إعاقة/هشاشة).	ضمان الإنصاف بين المناطق والفئات + خدمات دعم (دمج، نقل، دعم تعلم).
4/6- محو أمية الشباب، والبالغين، وتحسين الحساب.	رفع كفايات الكبار، والعمالة، وتقديم برامج مرنة (مسائية/عن بعد).
4/7- مهارات، وقيم التنمية المستدامة/المواطنة العالمية.	إدماج ESD/GCED في المناهج، وتدريب المعلمين، وتقييم الطلبة على مفاهيم الاستدامة.
4/أ- مرافق تعليمية آمنة، وشاملة، وفعّالة.	أمن، وسلامة مدرسية، وبنية تحتية مناسبة، ماء/صرف/إنترنت، وبيئة دامجة.
4/ب- منح دراسية للتعليم العالى/التقني.	تمويل فرص تعليمية في تخصصات نوعية (هندسة/تقنية/علوم).
4/ج- زيادة المعلمين المؤهلين عبر التدريب.	الترخيص المهني، تدريب أثناء الخدمة، ومسارات تخصصية لمعلمي القراءة/الرياضيات.



جدول رقم (2) الغايات المرتبطة بالتعليم، والتدريب أهداف أخرى

الغايات المرتبط بأهداف أخرى	ماذا تعني لمنظمات التعليم/التدريب في السعودية؟
8/6- خفض نسبة الشباب غير الملتحقين بالتعليم/العمل/التدريب.	يتطلب تكامل التعليم، والتدريب مع التوظيف، والإرشاد المهني.
12/5- الحد من تولد النفايات من خلال المنع، والتقليل، وإعادة التدوير، وإعادة الاستخدام.	تطوير برامج التعليم، والتدريب الأخضر للتنمية مهارات الاقتصاد الدائري، وإدارة النفايات، وكفاءة استخدام الموارد، والإنتاج النظيف؛ بما يؤهل المتدربين لوظائف، وممارسات مرتبطة بالاستهلاك، والإنتاج المستدامين.
12/8- رفع الوعي، والمعلومات للاستدامة، وأنماط العيش.	توطين ESD/GCED داخل النظام التعليمي (سياسات/منهج/معلم/تقييم).
13/3- تعليم، وتوعية، وبناء قدرات بشأن المناخ.	تعليم مناخي تطبيقي (تخفيف/تكيف/إنذار مبكر) + تدريب موظفي الجهات.
17/9- دعم بناء القدرات لتنفيذ خطط SDGs.	تعزيز شراكات بناء القدرات (خبرات/تعاون/برامج تدريب).
17/18- تعزيز قدرات البيانات عالية الجودة.	تدريب، وبناء قدرات الإحصاء، والبيانات التعليمية/المهارية لرصد المؤشرات.

وهنا تتضح المجالات (المحددة) التي يمكن أن تعمل في إطارها المنظمات المختصة بالتعليم، والتدريب؛ وذلك لتحقيق غايات التنمية المستدامة المباشرة، والمعنية بالتعليم، والتأهيل، والتدريب وطنياً، وعلى مستوى جميع دول العالم.



- الدور المتوقع من التعليم، والتدريب لتحقيق التنمية المستدامة:

ويقصد به مجموعة الالتزامات، والوظائف، والإجراءات العملية التي ينبغي على منظمات التعليم (العام، والجامعي)، ومنظمات التدريب التقني، والمهني القيام بها بحسب اختصاصها؛ لكي تُسهم بصورة قابلة للقياس في تحقيق غايات SDGs المرتبطة بالتعليم، والمهارات، وبناء القدرات، خاصة غايات الهدف الرابع، وما يتقاطع معها، مثل: الهدف الثامن: العمل اللائق، والهدف الثاني عشر: التوعية بالاستدامة، والهدف الثالث عشر؛ فيما يتعلق بالمناخ، والهدف السابع عشر في غايات بناء القدرات والبيانات؛ وفقاً لما يأتي:

4/1- الدور المتوقع من التعليم لتحقيق التنمية المستدامة:

يمكن رصد الدور المتوقع لمنظمات التعليم في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى التعليم العام، وعلى مستوى التعليم العالي؛ وفقاً لما يأتي:

على مستوى التعليم العام: حيث يمكن القيام بما يأتي:

1- التركيز على نواتج التعلم: الانتقال من التركيز على التغطية المعرفية إلى مهارات قابلة للقياس مرتبطة بالحياة، والعمل من (حل المشكلات، والتفكير الناقد، والمهارات الرقمية)؛ بما ينسجم مع روح SDG4.

2- التطوير المهني للمعلم: لأن المعلم هو وسيط التحول؛ فنجاح تضمين الاستدامة يعتمد على قدرته على التدريس بالتطبيق، والمشروعات، والأنشطة الحقلية، والتعلم القائم على المشكلات.

3- التوسع في رياض الأطفال: حيث لا يزال المتحقق أقل بكثير من المستهدف. على مستوى التعليم العالي؛ حيث يمكن القيام بما يأتي:

1- تطوير جامعات تنتج حلولاً، لا شهادات فقط: عبر البحث التطبيقي المرتبط بالطاقة المتجددة، والمياه، والصحة، والمدن الذكية، وسلاسل الإمداد... إلخ.

2- إتاحة متكافئة للتعليم التقني/المهني، والعالي (بأسعار معقولة)

3- زيادة مهارات الشباب، والبالغين للتوظيف، والعمل اللائق، وزيادة الأعمال.

4- إكساب مهارات، وقيم التنمية المستدامة/المواطنة العالمية.

4/2- الدور المتوقع من التدريب لتحقيق التنمية المستدامة:

حيث يمكن القيام بعدد من المهام، ومن أبرزها:

1- سد فجوة المهارات للقطاعات ذات الأولوية: التدريب التقني، والمهني يُعدُّ قناة مباشرة؛ وذلك لرفع التوظيف، والإنتاجية، ودعم الاقتصاد الحقيقي.



2-مواءمة البرامج مع سوق العمل: ويتحقق ذلك عبر تصميم، وتحديث البرامج التدريبية: وفقاً للاحتياجات الفعلية، والمستقبلية للقطاعات الاقتصادية، والتنمية، وبالشراكة مع جهات التوظيف، والقطاع الخاص؛ بما يساهم في تقليص فجوة المهارات، ورفع جاهزية المستفيدين للانخراط في سوق العمل، ودعم التوطين، والتنمية الاقتصادية.

3-التوسع في إعادة التأهيل، ورفع المهارات: وذلك أن الاستدامة في سوق العمل تعني القدرة على الانتقال بين المهن.

4-مواكبة التحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والأتمتة.

5-تطوير برامج التعليم، والتدريب الأخضر لدعم أنماط الإنتاج، والاستهلاك المستدامة: ويتحقق من خلال إعداد، وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة تنمي المهارات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر، والاستدامة البيئية؛ بما يساهم في دعم التحول نحو ممارسات إنتاج، واستهلاك أكثر كفاءة، واستدامة، ويعزز جاهزية القوى العاملة للتعامل مع التحديات البيئية، ومتطلبات الاقتصاد المستدام.

وهنا يمكن القول: إن قيام المنظمات التعليمية، والتدريبية بهذه المهام يجعل المخرجات، والآثار المخططة ستصبح واقعاً؛ وفق المخطط، وستكون آثارها بارزة في تحقيق غايات الهدف الرابع، وبقية الغايات في الأهداف الأخرى المرتبطة بالتعليم، والتدريب.

6- رؤية المملكة 2030م، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

تتضح العلاقة بين التعليم والتدريب في رؤية المملكة 2030م، وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) هي علاقة تكامل، وتوطين، وقياس أثر؛ حيث تعد رؤية 2030م هي الإطار الوطني الأشمل للتحول، بينما أهداف التنمية المستدامة تمثل إطاراً عالمياً مشتركاً، وبينهما تناغم قوي في مجالات رأس المال البشري، وجودة الحياة، والتنافسية، والحوكمة، ومن أبرز شواهد الالتقاء: برنامج تنمية القدرات البشرية الذي يركز على تمكين المواطن في كل مراحل الحياة، وتعزيز التعلم مدى الحياة، وبناء المهارات المستقبلية؛ بما يخدم مسار التحول الوطني.

تخدم الرؤية SDGs عبر التعليم، والتدريب؛ وذلك من خلال مواءمة النظام التعليمي مع سوق العمل؛ حيث تنص رؤية 2030م على بناء نظام تعليمي متوافق مع احتياجات السوق، والاقتصاد المتنوع، وهذا يخدم SDG4 (جودة التعليم)، وSDG8 (العمل اللائق)، وSDG9 (الابتكار)، وإضافة لذلك؛ فإن برنامج تنمية القدرات البشرية (HCDP) هو البرنامج التنفيذي الذي يحول الرؤية إلى مبادرات تعليم/تدريب/مهارات عبر مراحل الحياة، وهو- عملياً- ذراع مباشر لتحقيق SDG4.



وبالتالي يتضح- هنا- أن مواءمة الرؤية 2030م مع الاستدامة من خلال التعليم، والتدريب؛ وذلك من خلال تحويل التعليم والتدريب إلى محرك لتنويع الاقتصاد، ورفع الإنتاجية، ورفع جودة المخرجات عبر التقويم، والاعتماد، والقياس.

6- تحليل الفجوة في تحقيق التنمية المستدامة:

يمكن رصد ذلك من خلال تلخيص الواقع من خلال المستهدف، والتحقق؛ وذلك في صورة منجزات، وفجوات، وبها تتضح الفجوة التي لم تتحقق، وما تتطلبه من العمل على تحقيق الغايات المستهدفة؛ وفقاً لما يأتي:

1- منجزات/اتجاهات إيجابية تتمثل في توسع الاهتمام المؤسسي بالتخطيط نحو تعليم 2030م، وربط التعليم بأهداف التنمية المستدامة، ومؤشرات الأداء، وحضور واضح لمفهوم رفع جودة المخرجات عبر التقويم، والاعتماد كمدخل وطني للتحسين، وأخيراً توسع النقاش العلمي حول أثر التعليم اقتصادياً، واجتماعياً داخل المملكة؛ بما في ذلك دراسات تربط التعليم بمؤشرات التنمية، والناتج، والتنمية البشرية.

2- وفيما يتعلق بالفجوات/التحديات؛ فإنها تتمثل في تفاوت تضمين الاستدامة في المناهج، واحتياج التحول من تضمين جزئي إلى بناء كفاءات استدامة معيارية، ومستمرة عبر المراحل، ومواءمة التدريب مع السوق تحتاج تسريعاً عبر تحديث البرامج، ورفع جودة المدربين، ومؤشرات نواتج سوق العمل، وشراكات أعمق مع القطاع الخاص

وبشكل عام يمكن رصد مدى اضطلاع منظمات التعليم، والتدريب في المملكة؛ وذلك من خلال الجدول الآتي الذي تم تجميعه من خلال التقرير السنوي 2023م، والذي يتناول بعض غايات الهدف الرابع؛ باعتباره الهدف الرئيس المتعلق بالتعليم؛ وذلك وفقاً لما يأتي:

المؤشر	المستهدف	المتحقق حتى 2023م	الفجوة الحسابية
1. عدد جامعات المملكة المصنفة ضمن أفضل 200 جامعة عالمياً.	5 جامعات	3 جامعات	2 جامعة
2. نسبة الالتحاق بالتعليم في مرحلة رياض الأطفال.	36%	34.60%	1.4 نقطة مئوية
3. نسبة الملتحقين بسوق العمل من خريجي التعليم التقني، والمهني خلال 6 أشهر من التخرج.	42.43%	45.80%	-3.37 نقطة مئوية
4. معدل الالتحاق بالتعليم التقني، والمهني.	28.88%	30.15%	-1.27 نقطة مئوية
5. نسبة المنشآت التدريبية المعتمدة بالكامل من قبل هيئة تقويم التعليم، والتدريب.	30%	32.40%	-2.4 نقطة مئوية
6. نسبة منظمات التعليم العالي المعتمدة من قبل هيئة تقويم التعليم، والتدريب.	51%	52%	-1 نقطة مئوية
7. عدد الطلاب السعوديين الملتحقين بأفضل 200 جامعة، أو معهد في العالم.	22,308	10,029	12,279 طالباً

ومن خلال الجدول أعلاه يمكن القول: إن هناك إنجازات كبيرة متحققة، وغيرها لا تزال بحاجة لجهود كبرى، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في المبادرات، والإستراتيجيات ذات العلاقة بغية التأكد من مواءمة مخرجات الخطط الإستراتيجية، والتنفيذية، والتشغيلية مع مؤشرات الأداء المخططة.

ويوضح هذا النموذج أدناه المسار المفاهيمي الذي يمكن- من خلاله- لمنظمات التعليم، والتدريب أن تتحول من قطاع خدمي داعم للتنمية إلى محرك مباشر لتحقيق التنمية المستدامة؛ وذلك من خلال تنمية المهارات المستقبلية، وتعزيز مواءمة المخرجات مع احتياجات سوق العمل، ودعم التحول نحو الاقتصاد المعرفي، والاقتصاد الأخضر.





- التوصيات:

- في ضوء ما سبق من تحليل يمكن تقديم مجموعة من التوصيات؛ وذلك لتعزيز دور التعليم، والتدريب في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية، والمتمثلة فيما يأتي:
- (1) إنشاء مرصد وطني ديناميكي لمواءمة البرامج التدريبية مع سوق العمل على مستوى القطاعات، والمناطق:
- آليات التنفيذ: بناء منصة وطنية تربط بين بيانات الوظائف والمهارات المطلوبة، والبرامج التدريبية الحالية، ونسب التوظيف بعد التخرج مع تحديث ربع سنوي، وإصدار تقارير قطاعية، ومناطقية تستخدم في فتح البرامج، وإيقافها، وتعديلها.
 - الجهة، أو الجهات المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم، ووزارة الموارد البشرية، والتنمية الاجتماعية، وصندوق تنمية الموارد البشرية، وهيئة تقويم التعليم، والتدريب، والغرف التجارية، والجهات القطاعية الكبرى.
- (2) إلزام جميع البرامج التدريبية، والدبلومات المهنية بمجلس مهارات قطاعي يشارك في التصميم، والمراجعة، والاعتماد الدوري:
- آليات التنفيذ: إنشاء مجالس مهارات قطاعية دائمة لكل قطاع ذي أولوية، مثل: (السياحة، واللوجستيات، والتقنية، والصناعة، والصحة، والطاقة...) وتكون موافقتها شرطاً لاعتماد، أو تجديد أي برنامج تدريبي ذي صلة مع مراجعة سنوية للمحتوى، والمهارات، ونسب التوظيف.
 - الجهة، أو الجهات المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم، والمؤسسة العامة للتدريب التقني، والمهني، وهيئة تقويم التعليم، والتدريب، والوزارات القطاعية، واتحاد الغرف، والشركات الكبرى.
- (3) ربط تمويل البرامج التدريبية، وتوسّعها بمؤشرات أثر واضحة، مثل: التوظيف، والأجور الابتدائية، والاستمرار الوظيفي، ورضا أصحاب العمل:
- آليات التنفيذ: وضع نموذج تمويل/ تجديد يعتمد على نتائج كل برنامج بعد 6 و12 شهراً من التخرج مع تصنيف البرامج إلى عالية الأثر، ومتوسطة الأثر، ومنخفضة الأثر، وربط التوسع، والتمويل، والتحفيز المؤسسي بهذا التصنيف.
 - الجهة، أو الجهات المعنية بالتنفيذ: مثل: وزارة التعليم، ووزارة المالية، وهيئة كفاءة الإنفاق، وهيئة تقويم التعليم، والتدريب، وصندوق تنمية الموارد البشرية.
- (1) إنشاء نظام وطني علني لقياس الفجوة بين المخطط والمتحقق؛ وذلك في مبادرات المواءمة التدريبية، ونشره سنوياً:

من المتوقع أن يسهم تبني التوصيات- أعلاه- في تعزيز موازنة مخرجات التعليم، والتدريب مع احتياجات سوق العمل، ورفع كفاءة منظومة المهارات الوطنية؛ بما يدعم التحول نحو اقتصاد معرفي مستدام، كما يمكن أن يسهم تطوير نظم قياس الأثر، وربط البرامج التدريبية بنتائج التوظيف، والإنتاجية في تعزيز كفاءة الاستثمار في التعليم، والتدريب.

ويمكن القول: إن التحدي الوطني لم يعد في التوسع الكمي في التعليم، والتدريب فحسب؛ بل في كفاءة، وفعالية الأداء، وفي تعظيم أثرهما التنموي المباشر، وتحويلهما إلى رافعة إستراتيجية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية في المملكة، وهو المخطط في رؤية المملكة، وأهدافها الإستراتيجية، وبرامجها التنفيذية.





التعقيبات:

التعقيب الأول - أ.د. نياف الجابري

أولاً - التعليم في التخطيط التنموي العالمي (الأممي):

لم يحظ التعليم بعناية كالعناية التي حظي بها في أهداف التنمية المستدامة 2030م؛ فقد انتقل التعليم من وسيلة للتنمية إلى هدف، ومكون أساس من مكونات التنمية المستدامة.

العقد الإنمائي الأول (1961م-1970م) ربط التقدم التنموي بمحو الأمية، والقضاء على الجوع، والمرض، ودعا في الوقت نفسه إلى تعزيز التعليم عمومًا، والتعليم، والتدريب المهني، والتقني على وجه الخصوص، واستمر العقد الإنمائي الثاني (1971م-1980م) في الإطار نفسه تقريبًا مؤكدًا أهمية محو الأمية مع النظر للتعليم؛ بوصفه أداة لبناء المهارات، والكوادر التي يتطلبها الاقتصاد، والتطوير المؤسسي، وفي العقد الإنمائي الثالث (1981م-1990م) تواصل التركيز على اجتثاث الأمية مع الاعتراف بالتعليم، والنظر إلى أنه وسيلة لتنمية الموارد البشرية، وبرز - أيضًا - مفهوم تكافؤ فرص التعليم؛ لاسيما للإناث، والأشخاص ذوي الإعاقة، وفي العقد الإنمائي الرابع (1991م-2000م) تبلور مفهوم "التعليم للجميع" مع استمرار تأكيد نيل الفتيات فرص عادلة، وعلى محو الأمية؛ لاسيما الأمية الوظيفية؛ بوصفها وسيلة لتعظيم الاستفادة من التقدم العلمي، والتقني لتطوير الموارد البشرية، وتعزيز التقدم الاقتصادي.

ومع مطلع الألفية ظهرت أهداف التنمية للألفية (2000م-2015م)، وفيها تغير نسق التخطيط إلى النسق ذي الطابع الإستراتيجي بأهداف تتفرع منها غايات مع مؤشرات لقياس الأهداف، والغايات تضمنت خطة التنمية للألفية 8 أهداف تنطوي بعضها على غاية واحدة، وبعضها على أكثر من غاية؛ بما مجموعه 18 غاية، وُحِص التعليم بالهدف الثاني الذي ينص على شمولية التعليم الابتدائي للأطفال جميعهم، وتتمثل غايته في ضمان تمكّن الأطفال في كل مكان من الذكور، أو الإناث على حدٍ سواء من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015م، ويقاس بمؤشرين، هما: نسبة الأطفال المقيدين في التعليم الابتدائي لمن هم في عمر التعليم الابتدائي إلى إجمالي السكان في الفئة العمرية ذاتها التي تمتد عادةً من 6 إلى 11 عامًا، ونسبة الأطفال الذين يلتحقون بالتعليم الابتدائي، ويكملونه، وفي الهدف الثالث (تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة)، وُحِصَّ التعليم بالغاية 3-أ التي تنص على: "إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي، والثانوي، ويفضل تحقيق ذلك بحلول عام 2005م، ولجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015م"، وُحِصَّ قياسها بثلاثة مؤشرات تتمثل في نسب الإناث إلى الذكور المقيدين في التعليم الابتدائي، والثانوي، والعالي.



وإجمالاً: ففي أهداف التنمية للألفية توقف الحديث عن محو الأمية؛ بصفتها هدفاً للتنمية، مع ترسيخ البعد الإجرائي للتعليم (الابتدائي)؛ بصفته حقاً للجميع، وحق الإناث في الحصول على فرص تعليم مكافئة لفرص الذكور، ومع ذلك ظل التركيز منصباً على الجوانب الكمية في التعليم؛ أي: إتاحة الوصول للجميع؛ وذلك على افتراض تساوي جودة هذه الفرص، وهو افتراض يظل بعيد المنال في واقع الأمر.

وأعقبت أهداف التنمية للألفية أهداف التنمية المستدامة (2015م - 2030م) مع الحفاظ على النسق الإستراتيجي نفسه القائم على الأهداف، والغايات، والمؤشرات غير أن وصف الاستدامة أضفى عليها معنى تنموياً أوسع، واستدعى مفاهيم أكثر عمقاً، وقد تكونت هذه الإستراتيجية من 17 هدفاً، تنفرع إلى 169 غاية، تقاس بما يزيد عن 230 مؤشراً بعضها متكرر عبر الأهداف؛ ليلبغ عدد المؤشرات الفريدة حوالي 150 مؤشراً، وُحِصَّ التعليم بالهدف الرابع الذي ينص على ضمان التعليم الجيد المنصف، والشامل، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، وتندرج تحته عشر غايات، منها: سبع غايات تتعلق بالمخرجات، وثلاث غايات تتصل بالمدخلات، والعمليات، وفي المربع أدناه شرح لها.

غايات الهدف الرابع المتعلقة بالمخرجات:

- 4.1: ضمان إتمام جميع البنات، والبنين تعليمًا **ابتدائيًا، وثانويًا مجانيًا**، ومنصفًا وجيدًا يؤدي إلى نواتج تعلم فعالة.
- 4.2: ضمان حصول جميع الأطفال على تنمية، ورعاية، وتعليم جيد في الطفولة المبكرة، والاستعداد للتعليم الابتدائي.
- 4.3: ضمان تكافؤ فرص النساء، والرجال في التعليم التقني، والمهني، والعالي الجيد، والميسور، **ومنه:** التعليم الجامعي.
- 4.4: زيادة أعداد الشباب، والكبار الذين يمتلكون المهارات المناسبة شاملة المهارات التقنية، والمهنية للعمل، والوظائف اللائقة، وريادة الأعمال.
- 4.5: القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم، وضمان تكافؤ الوصول إلى جميع مستويات التعليم، والتدريب المهني للفئات الضعيفة شاملاً الأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية، والأطفال في الأوضاع الهشة.
- 4.6: ضمان إلمام جميع الشباب، ونسبة كبيرة من الكبار: رجالاً، ونساءً، بالقراءة، والكتابة، والحساب.
- 4.7: ضمان اكتساب جميع المتعلمين المعارف، والمهارات اللازمة؛ **وذلك** لدعم التنمية المستدامة، ومن ذلك التعليم من أجل التنمية المستدامة نفسها، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وثقافة السلام، والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي.

غايات الهدف الرابع المتعلقة بالمدخلات، والعمليات:

- 4-أ: بناء، وتطوير مرافق تعليمية تراعي الطفل، والإعاقة، والنوع الاجتماعي، وتوفر بيئات تعلم آمنة، وشاملة، وفعالة.
- 4-ب: التوسع **عالمياً** في المنح الدراسية المتاحة للدول النامية للالتحاق بالتعليم العالي، **ومن ذلك:** التدريب المهني، وبرامج تقنية المعلومات، والهندسة، والعلوم.
- 4-ج: زيادة المعروض من المعلمين المؤهلين؛ **بما** في ذلك عبر التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية.



وإضافة إلى مفاهيم الوصول، والعدالة التي وردت في أهداف التنمية للألفية، وقبل ذلك في العقود الإنمائية يتجلى في غايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة تأكيد صريح على جودة التعليم، ويتبدى هذا التأكيد في مضمون عدد من الغايات المتصلة بالمرجات؛ إذ وردت عبارة: "... وحيثما يؤدي إلى نواتج تعلم فعالة" في الغاية 4.1؛ وذلك فيما تنص الغاية 4.2 على التنمية، والرعاية، والتعليم الجيد في سن الطفولة المبكرة، وأكدت الغاية 4.4 على المهارات التقنية، والمهنية، وفي الغاية 4.6 نص على المهارات الأساسية (القراءة، والكتابة، والحساب)، وفي الغايات المتعلقة بالمدخلات، والعمليات أيضًا تأكيد الجودة؛ فالغاية 4-أ تنص على جودة المرافق، وبيئة التعلم المادية، والغاية 4-ج تنص على جودة المعلمين.

وتبرز الغاية 4.7 المعنى العميق لمفهوم جودة التعليم؛ حيث يؤمل من مناهج التعليم أن تكسب الفرد المعارف، والمهارات، والقيم التي تلي المفهوم الواسع للتنمية المستدامة نفسها تلك التي تتعدى نواتج التعلم المعرفية؛ لِتُظَالَّ مفاهيم أخرى كحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وثقافة السلام، والمواطنة العالمية، وتقاس هذه الغاية بتحليل المناهج، وتقدير مدى إدماج التعليم من أجل المواطنة العالمية، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، ولعل هذا مما يفسر تضمين الدورات الأخيرة من دراسات التقويم الدولية للتعليم (بيزا، وتيمز، وبيرلز) مقاييس لمفاهيم، مثل: قبول الآخر، والمواطنة العالمية، والثقافة البيئية.

وكما تمت الإشارة في الورقة الرئيسية؛ فإن للتعليم حضورًا غير مباشر في غايات أخرى غير غايات الهدف الرابع، خاصة ما يتعلق بالبحث، والابتكار؛ وذلك لدعم التقدم المعرفي في المجالات المختلفة؛ فضلًا عن دور منظومة التعليم، والتدريب في التمهير، وإعادة التمهير للأفراد في ميادين العمل لمواكبة التقدم في تقنيات الإنتاج.

ثانيًا - التعليم في التخطيط التنموي على الصعيد الوطني:

ظل التعليم في المملكة العربية السعودية أساسيًا في التخطيط التنموي؛ إذ يلحظ المتأمل في خطط التنمية الخمسية التي انطلقت عام 1970م، وتوقفت عند الخطة التاسعة (2010م - 2015م)، ووصولًا إلى نسق التخطيط الإستراتيجي متمثلًا في رؤية السعودية 2030م التي انطلقت عام 2016م تصاعدًا في مكانة التعليم؛ من كونه جزءًا من مشروع البناء المؤسسي في الدولة، وتوسيع الخدمات، في الخطط الخمسية المبكرة إلى كونه محورًا لتنمية الموارد البشرية، ورفع الكفاءة، والمواءمة مع سوق العمل، في الخطط الخمسية المتأخرة غير أن رؤية السعودية 2030م جعلت من التعليم هدفًا في حد ذاته ينبغي العناية به نفسه؛ بوصفه نشاطًا بشريًا يستنفذ أوقاتًا طويلة من حياة الأفراد تستحق أن تكون أوقاتًا ذات جودة عالية؛ فضلًا عن كونه رافعة إستراتيجية للتحول المنشود، بناءً على ركائز الرؤية الثلاث: مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح.

تضمنت الرؤية ستة أهداف في المستوى الأول، وسبعة وعشرين هدفًا في المستوى الثاني، وسبعة وتسعين هدفًا في المستوى الثالث تقاس بأكثر من 240 مؤشرًا، وقد خُصصَ عددٌ من الأهداف للتعليم، وقد أُشير إلى بعضها بصورة صريحة وإلى بعضها الآخر بصورة غير مباشرة، وفي مجمل تلك الأهداف تأكيد التعليم؛ بصفته هدفًا في حد ذاته، وأحد مكونات التنمية بمفهومها المستدام مع وضوح مفاهيم التعليم الجيد، وصناعة رحلة التعلم الممتعة، والتعلم مدى الحياة، والعناية بالتعليم في سن الطفولة المبكرة، وأيضا تأكيد مواكبة توقعات سوق العمل؛ وذلك بتجويد مخرجات التعليم العام، والجامعي، وبالعناية بالتدريب التقني، والمهني.

وتؤكد الرؤية كذلك النظر إلى التعليم؛ بوصفه محركًا تنمويًا ذا مخرجات متعددة الأبعاد تُرسخ مفهوم الاستدامة في التنمية؛ فالهدف الذي ينص على أن تكون رحلة تعليم الأفراد رحلة متكاملة يؤكد العناية برحلة التعلم نفسها؛ حتى تكون في ظروف جاذبة، وذات قيمة مرتفعة تشجع الرضا، والحبور لدى الناشء، وتبني قيم الجمال، والإيجابية، والقبول، والتعايش.

ومن أهداف الرؤية التي يسهم التعليم في تحقيقها، وتتماشى مع مفهوم التنمية المستدامة، الأهداف التي تتصل بقيم الوسطية، والتسامح، وقيم الإتيقان، والانضباط، وقيم العزيمة، والمثابرة، وقيم الإيجابية، والصلابة، إضافة إلى الأهداف المتعلقة بثقافة الإبداع، والابتكار، وريادة الأعمال، ويُؤمل أن يسهم التعليم في تحقيق أهداف الرؤية المتعلقة بحماية البيئة؛ وذلك بتطوير الابتكارات، وال حلول للمشكلات البيئية بواسطة البحوث التي تنفذها الجامعات، ومراكز البحوث، كما يُؤمل من التعليم أن يكسب الأفراد المعارف، والمهارات، والقيم، وكل ما من شأنه بناء الثقافة المجتمعية الواعية التي تقدر بيئتها، وتحرص على حمايتها.

ومن ثمار رؤية السعودية 2030م التحول المؤسسي الملموس في منظومة التعليم، والتدريب، ومن ذلك استقلال معهد التطوير المهني التعليمي؛ ليعمل على تطوير الأداء المهني للتربويين من المعلمين، ومديري المدارس، ونحوهم من شاغلي الوظائف التعليمية، أيضًا تجدر الإشارة إلى استقلال المركز الوطني للمناهج؛ فالمناهج شأن وطني عميق الأهمية، وينبغي للمناهج أن تتجاوز المفهوم الضيق الذي يعرّف المناهج بالمحتوى الموثق في الكتب المدرسية إلى المفهوم الواسع الذي يعرّف المناهج بالكفايات ذات البنية المتكاملة من المعارف، والمهارات، والقيم، ولا شك في أن الاتفاق على هذه الكفايات يتطلب حوارًا وطنيًا مستمرًا؛ وذلك إذا أريد للكفايات أن تلاقى الطموحات الوطنية، وأن تنفذ بنجاحة؛ حتى تهَيّ الأجيال للمستقبل.



ولعل من أهم ثمار رؤية السعودية 2030م في منظومة التعليم، والتدريب تأسيس هيئة تقويم التعليم، والتدريب؛ بوصفها جهة مستقلة ترتبط مباشرة بمجلس الوزراء، وتكون مسؤولة عن تقويم الأداء في منظومة التعليم، والتدريب بمستوياتها الإدارية المختلفة، وقطاعاتها، ومؤسساتها، وتعمل الهيئة على كل ما من شأنه ضمان الجودة في منظومة التعليم، والتدريب؛ وذلك من خلال عمليات القياس، والتقويم، والاعتماد، ثم تحليل بيانات تلك العمليات، وإصدار بطاقات الأداء، وإعداد التقارير التي تدعم قرارات التحسين، والدراسات التي تغذي الدليل العلمي اللازم لاستدامة التحسين. وتجدر الإشارة- على سبيل المثال- إلى البرنامج الوطني للتقويم المدرسي الذي بدأت الهيئة في تنفيذه عام 2023م، ويشمل البرنامج اختبارات نافس في (القراءة، والرياضيات، والعلوم) للطلبة جميعهم في الصفوف: الثالث، والسادس، والثالث المتوسط؛ لتكمل الاختبارات الثلاثة مع اختبار التحصيل العلمي، واختبار القدرات العامة في نهاية المرحلة الثانوية، وتقويم نواتج التعلم في المواد الأساسية في حلقات التعليم الأربع المتمثلة في (الطفولة المبكرة، والابتدائية، والمتوسطة، والثانوية)، ويشمل البرنامج- أيضًا- التقويم المدرسي؛ إذ أكملت الهيئة في العامين الماضيين تقويم المدارس جميعها عبر مرحلتين: التقويم الذاتي من قبل فريق العمل في المدرسة، ثم التقويم الخارجي الذي ينفذه أخصائيو التقويم المدربون من قبل الهيئة؛ وفق معايير جودة المدرسة التي تجتمع في أربعة مجالات: إدارة المدرسة، والتعليم، والتعلم، ونواتج التعلم، والبيئة المدرسية، ونال البرنامج الوطني للتقويم المدرسي بالطريقة التي نفذتها الهيئة ثناء المنظمات الدولية، مثل: (منظمة التعاون الاقتصادي، والتنمية، والبنك الدولي)؛ فضلاً عن أن تنظيم الهيئة نفسه كان محل الثناء؛ لما يتميز به من تكامل، وكفاءة في الموارد، وما يعد به من تحفيز للأداء في منظومة التعليم، والتدريب، وتحريك روافع التحسين المستمر.

ولعل المتتبع للتقارير ذات العلاقة بلمس آثار رؤية السعودية 2030م، وتقدم أداء منظومة التعليم، والتدريب في المملكة مع اليقين بأن الأفق ما زال واسعاً أمام هذا التقدم، وما زالت المرامي بعيدة؛ حتى يواكب هذا التقدم الطموحات الوطنية، والاعتقاد أيضًا بأن العمل على تحسين جودة التعليم- بطبيعته- محفوف بالتحديات، ويتطلب الفهم العميق، والتنفيذ الرصين، والصبر في انتظار الثمار.

ومما يمكن ذكره في هذا الشأن تقدم أداء طلبة المملكة في الدورات الأخيرة لدراسات التقويم الدولية؛ وذلك مقارنة بما كان في الدورات السابقة مع حرص المملكة على استمرار المشاركة في تلك الدراسات، وتحقيق التحسن فيها بالنظر إلى أنها معايير دولية لجودة التعليم.



وفي التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2026م الذي صدر مؤخرًا نالت المملكة الثناء؛ وذلك نظير القفزة الواسعة في معدلات الالتحاق بالتعليم العالي؛ إذ ارتفعت نسبة طلبة التعليم العالي إلى السكان في الفئة العمرية ذاتها من 25-28 عام 2009م إلى 78%؛ وذلك بصورة استثنائية جعلت المملكة في مستوى الدول عالية الدخل. وإجمالاً؛ فعلى الصعيدين: العالمي، والوطني، وعبر عقود الزمن الأربعة الماضية ظل التعليم مكوناً أساساً من مكونات التخطيط التنموي إلا أنه مع التحول إلى نسق التخطيط الإستراتيجي أصبح التعليم هدفاً تنموياً في حد ذاته؛ فضلاً عن النظر له بأنه رافعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

التعقيب الثاني - د. عبد الرحمن الشبيب

انتقل الحديث عن دور التعليم إلى مرحلة أكثر تعقيداً تتعلق بما يمكن تسميته اقتصاد المهارات (Skills Economy)؛ حيث أصبحت قيمة الأنظمة التعليمية تقاس بقدرتها على إنتاج مهارات المستقبل، لا بعدد خريجها، وهذا التحول يفرض على منظومات التعليم- خاصة التعليم الجامعي- أن تنتقل من نموذج إنتاج الشهادات إلى نموذج إنتاج القيمة الاقتصادية، والمعرفي؛ وذلك على النحو الآتي:

أولاً - التعليم في الفكر التنموي المعاصر:

لم يعد التعليم في الأدبيات الحديثة مجرد خدمة اجتماعية، أو مساراً للترقي الفردي؛ بل أصبح يُنظر إليه؛ بوصفه بُنية تحتية للاقتصاد المعرفي، وأداة لإنتاج المهارات، والابتكار، والقيمة المضافة، وتؤكد منظمة التعاون الاقتصادي، والتنمية؛ وذلك في إطارها المستقبلي للتعليم، والمهارات أنّ التحدي يكمن في تمكين المتعلمين من الكفايات، والمعارف، والقيم التي تجعلهم قادرين على الازدهار، وصنع مستقبل أفضل.

فمنذ أعمال الاقتصاديين ثيودور شولتز (Theodore Schultz) وغاري بيكر (Gary Becker) في ستينيات القرن الماضي ظهرت فكرة رأس المال البشري التي تنظر إلى التعليم؛ بوصفه استثماراً في القدرات البشرية التي تزيد من إنتاجية الأفراد، والمجتمعات، ويرى بيكر أنّ التعليم، والتدريب يمثلان شكلاً من أشكال رأس المال؛ لأنهما يساهمان في رفع المهارات، والمعرفة؛ وبالتالي زيادة القيمة الاقتصادية للعمل، وقد أدّى هذا التحول النظري إلى تغيير الطريقة التي تُفهم بها العلاقة بين التعليم والتنمية؛ لِيُنْظَرَ إليه؛ باعتباره أحد أهم عوامل الإنتاج في الاقتصاد الحديث، وتوسّع هذا الفهم؛ ليشمل مفهوم اقتصاد المعرفة؛ حيث أصبحت قدرة الدول على إنتاج المعرفة، والابتكار، وتطوير المهارات المتقدمة أحد أهم عناصر التنافسية الاقتصادية.

ولهذا لم يعد السؤال التنموي التقليدي: كم عدد الخريجين؟ بل أصبح السؤال الأهم: ما نوع المعرفة، والمهارات، والقدرات التي يضيفها النظام التعليمي إلى الاقتصاد الوطني؟ وفي هذا السياق يؤكد اليونسكو أن التعليم من أجل التنمية المستدامة إطار يزود المتعلمين بالمعارف، والمهارات، والقيم، والقدرة على الفعل لمواجهة التحديات المترابطة؛ وذلك من المناخ إلى عدم المساواة إلى استدامة الموارد.

وقد شهدت المملكة توسعاً كبيراً في
المبادرات التعليمية، والتدريبية خلال
السنوات الأخيرة؛ فنجد أن المملكة قامت
بعدد من الخطط التحولية، من أبرزها:



- 1 إطلاق برنامج تنمية القدرات البشرية.
- 2 إعادة هيكلة منظومة الجامعات؛
وفق نظام الجامعات الجديد.
- 3 تعزيز دور هيئة تقويم التعليم،
والتدريب في قياس الجودة.
- 4 توسع برامج الابتعاث النوعي.
- 5 الاهتمام المتزايد بالتعليم التقني،
والمهني.



وهذه التحولات تعكس إدراكًا وطنيًا بأنّ التعليم لم يعد قطاعًا خدميًا فحسب؛ بل هو ركيزة اقتصادية، وتنموية، ومع ذلك؛ فإن التساؤل حول الفجوة بين المستهدف والمتحقق يظل سؤالاً جوهريًا؛ فالبيانات التي عرضتها الورقة الرئيسية تشير إلى وجود تقدم في بعض المؤشرات مع استمرار فجوات في مؤشرات أخرى، مثل: الآتي:

- التصنيفات العالمية للجامعات.

- مواءمة التدريب مع سوق العمل.
- نسب الالتحاق ببعض المسارات التعليمية.

وهذا أمر طبيعي في مسارات التحول الكبرى؛ لأن التحول في التعليم -بطبيعته- هو تحوّل طويل المدى، لكن من المهم التنبيه إلى أن المملكة -اليوم- لا تواجه نقصًا في المبادرات؛ بل في تعظيم الأثر التنموي لهذه المبادرات.

ثانيا - التحول المطلوب في دور الجامعات:

إذا نظرنا إلى التحولات التي تشهدها سياسات التعليم في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة يتّضح أن النقاش يدور حول طبيعة رأس المال البشري الذي تنتجه الجامعات؛ ففي ظل التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة أصبح دور الجامعات يتمثل في إنتاج المعرفة، وتوليد الابتكار، وبناء القدرات الوطنية القادرة على قيادة الاقتصاد المعرفي.

وفي هذا السياق يبرز ما طرحه الباحث هنري إيتزكوفيتز (Henry Etzkowitz) في نموذج اللولب الثلاثي (Triple Helix) الذي يرى أن الابتكار في الاقتصادات المعاصرة يتولد من التفاعل بين ثلاث مؤسسات رئيسة:

-الجامعة.

-الحكومة.

-الصناعة.

وبحسب هذا النموذج لم تعد الجامعة مؤسسة تعليمية فقط؛ بل أصبحت شريكًا أساسيًا في منظومة الابتكار، والتنمية الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق؛ فإن التحول الذي تسعى إليه المملكة في منظومة التعليم العالي يمكن فهمه ضمن سياق أوسع يتصل بثلاثة مستويات تحليلية مترابطة: المستوى الوطني، ومستوى المنظومة التعليمية، ومستوى المؤسسة الجامعية نفسها.



ثالثاً - قراءة التحول عبر ثلاثة مستويات: (1) المستوى الوطني:

على المستوى الوطني ترتبط سياسات تطوير التعليم مباشرةً بمستهدفات رؤية السعودية 2030م التي جعلت الاستثمار في الإنسان أحد أهم ركائز التحول الاقتصادي والاجتماعي، كما أن برنامج تنمية القدرات البشرية هو أحد برامج الرؤية الهادفة إلى تنمية قدرات المواطنين على مدى الحياة، وبناء مجتمع تنافسي عالمياً مع تركيز واضح على المهارات، والتعلم المستمر، والجاهزية لسوق العمل، كما تسعى الإستراتيجية الوطنية للتعليم، والتدريب إلى بناء منظومة تعليمية متكاملة تشمل مختلف المراحل، والمجالات، وهو ما ينسجم مع الأهداف العامة التي برزت في السياسات السعودية الحديثة، ومن ذلك الآتي:

- تحقيق مكانة رائدة للمملكة؛ وذلك ضمن أفضل 20-30 نظاماً تعليمياً عالمياً.

- تعزيز قيادة المملكة في مجالات الابتكار، والبحث العلمي على المستويين: الإقليمي، والدولي.

وهذه الأهداف تعكس تحولاً واضحاً في تصور دور التعليم؛ لكونه المحرك الرئيسي للتنافسية الوطنية.

(2) مستوى المنظومة التعليمية:

على مستوى المنظومة تكشف الأدلة المؤسسية أن النمط التاريخي الغالب في كثير من الجامعات كان النمط التعليمي، لكن التحولات الاقتصادية العالمية، وخاصة صعود الاقتصاد الرقمي، واقتصاد الابتكار دفعت السياسات التعليمية إلى إعادة التفكير في أنماط الجامعات، وأدوارها؛ بحيث لا تقتصر على التدريس، والبحث، وخدمة المجتمع؛ بل تمتد إلى تحويل المعرفة إلى ابتكار اقتصادي، ومواءمة التخصصات، والطاقة الاستيعابية مع احتياجات السوق، والأقاليم، والأولويات الوطنية، ولهذا لم تعد مؤشرات، مثل: براءات الاختراع، ونقل التقنية، والشراكات الصناعية، وتوظيف الخريجين مؤشرات هامشية؛ بل أصبحت من صميم تقييم الجامعات، وقدرتها على الإسهام في التنمية.

وفي هذا السياق تشير الورقة الرئيسة نفسها إلى فجوة بين المستهدف والمتحقق في بعض المؤشرات، ومنها عدد الجامعات ضمن أفضل 200 جامعة عالمياً؛ وذلك في مقابل تقدم واضح في مؤشرات أخرى، مثل: التوظيف في التعليم التقني، والمهني.

ويبين التقرير السنوي لوزارة التعليم لعام 2023م أن عدد الجامعات السعودية ضمن أفضل 200 جامعة بلغ ثلاث جامعات مقابل مستهدف خمس جامعات، وأن نسبة الالتحاق برياض الأطفال بلغت 34.6%، في حين بلغت نسبة توظيف خريجي التعليم التقني، والمهني خلال ستة أشهر من التخرج 45.8%.

3) مستوى المؤسسة الجامعية:

- أما على مستوى المؤسسة الجامعية نفسها؛ فإن التحول المطلوب إعادة التفكير في عدد من الجوانب المؤسسية على نحو ما يأتي:
- مواءمة التخصصات الأكاديمية مع التحولات الاقتصادية المستقبلية.
 - تعزيز البحث التطبيقي المرتبط بالقطاعات الاقتصادية الوطنية.
 - تطوير الشراكات بين الجامعات والقطاع الصناعي.
 - بناء منظومات فعالة لنقل التقنية، والابتكار.
- ولدينا تحدٍّ حقيقي تواجهه الجامعات في المرحلة القادمة يتمثل في نوعية رأس المال البشري الذي تنتجه؛ ففي اقتصاد المعرفة لا تقاس قوة الجامعات بعدد طلابها فقط؛ بل تقاس بقدرتها على ما يأتي:
- إنتاج المعرفة.
 - تحويل البحث العلمي إلى ابتكار.
 - بناء قدرات بشرية قادرة على قيادة القطاعات الاقتصادية الجديدة.
- رابعاً - التعليم السعودي بين اقتصاد الموارد واقتصاد المعرفة:**
- لا يمكن فهم التحولات الجارية في التعليم السعودي بمعزل عن التحول الاقتصادي الأوسع الذي تمر به البلاد؛ فالمملكة تتحرك من نموذج اقتصادي ارتكز تاريخياً على الموارد الطبيعية إلى نموذج يسعى إلى بناء اقتصاد أكثر تنوعاً يقوم على المعرفة، والتقنية، والابتكار.
- وفي هذا السياق يقف التعليم عند مفترق تاريخي بين نموذجين كما يأتي:
1. نموذج كان يُطلب منه إعداد الكوادر لإدارة القطاعات القائمة.
 2. ونموذج جديد يُطلب منه أن يخلق القدرات التي ستقود القطاعات القادمة.
 3. وهنا- تحديداً- يبرز معنى التحول في وظيفة الجامعة: من مؤسسة تمنح الشهادة إلى مؤسسة تسهم في بناء القدرة الوطنية.



ولعل من أبرز الشواهد على هذا التحول ما أعلنته الأكاديمية الوطنية للمخترعين في الولايات المتحدة في تصنيفها لأفضل 100 جامعة في العالم لعام 2024م؛ من حيث براءات الاختراع؛ إذ سجّلت الجامعات السعودية حضورًا لافتًا؛ حيث تصدرت جامعة الملك فيصل القائمة بعدد 631 براءة اختراع، وجاءت جامعة الملك فهد للبترول، والمعادن خامسة عالميًا بعدد 265 براءة اختراع؛ وذلك فيما حلّت جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل في المرتبة الخامسة عشرة عالميًا بعدد 141 براءة اختراع، وجامعة الملك سعود في المرتبة الرابعة والستين عالميًا بعدد 56 براءة اختراع، وتكمن أهمية هذه المؤشرات في دلالتها على أن الجامعات السعودية بدأت بالفعل في تعزيز حضورها في منظومة الابتكار العالمية.



خامسًا - أنماط التعليم الجديدة في عصر التحول الرقمي:

التحول نحو اقتصاد المعرفة لا يتطلب فقط تطوير محتوى التعليم؛ بل يتطلب - أيضًا - إعادة النظر في أنماط التعليم، وطرائق تقديمه؛ ففي عصر التحول الرقمي أصبح التعليم متحررًا عن الزمان، والمكان ليس كما كان بالنماذج التقليدية. وأصبحت أنماط أساليب التعليم متنوعة في التعليم المعاصر، وهي كالآتي:

-التعليم المدمج: الذي يجمع بين التعليم الحضوري والتعلم الإلكتروني.

-التعليم عن بعد: الذي أصبح أداة مهمة لتوسيع فرص التعلم مدى الحياة.

وقد أشار الباحثان Kanukag و Garrison إلى أن التعليم المدمج يمتلك قدرة تحويلية في التعليم العالي؛ لأنه يجمع بين عمق التفاعل الحضوري ومرونة التعلم الرقمي، وهذه الأنماط ليست مجرد حلول تقنية؛ بل هي جزء من تحول أعمق في تصور التعليم نفسه؛ فالإيونسكو تؤكد أن التعلم من أجل الاستدامة هو عملية تعلم مدى الحياة، كما تؤكد OECD أن الأنظمة الحديثة مطالبة ببناء تعلم مرّن يهيئ الأفراد لعالم يتغير باستمرار.

وفي السياق السعودي؛ فإن التوسع في التعليم الرقمي، والتعليم المرّن إلى جانب وجود مؤسسات، مثل: الجامعة السعودية الإلكترونية يعكس اتجاهًا إستراتيجيًا نحو جعل التعليم أكثر قدرة على الاستجابة للتحولات الاقتصادية، وسوق العمل، كما يورد التقرير السنوي لوزارة التعليم تعريفًا واضحًا للتعليم المدمج؛ بوصفه مسارًا يجمع بين الحضور والتعلم عن بعد في بعض المراحل، وختامًا؛ فهناك ثلاثة محاور إستراتيجية يجدر وضعها في الاعتبار على نحو ما يأتي:

1. حوكمة منظومة المهارات الوطنية: وهذا يتطلب ما يأتي:

-تكامّل السياسات بين التعليم والتدريب، وسوق العمل.

-توحيد مؤشرات قياس المهارات، وبناء قواعد بيانات وطنية دقيقة للمهارات.

2. دور الجامعات في التنمية؛ وذلك من خلال تأكيد أهمية البحث التطبيقي، وتعميقه؛ إذ الجامعات في الاقتصادات المتقدمة أصبحت تلعب ثلاثة أدوار رئيسة على نحو ما يأتي:

أ-التعليم.

ب-البحث.

ج-الابتكار، ونقل التقنية.

وبالتالي؛ فإن أحد أهم مسارات تعظيم الأثر التنموي للتعليم الجامعي في المملكة يتركز في تعزيز دور الجامعات كمحركات للابتكار، والاقتصاد المعرفي.

3..التحول من "مواطنة سوق العمل" إلى "صناعة سوق العمل":
كثير من النقاشات التعليمية تركز على فكرة مواطنة التعليم مع سوق العمل، ولكن الاقتصادات المتقدمة لم تعد تكتفي بالمواطنة؛ بل أصبح التعليم نفسه مصدرًا لخلق قطاعات اقتصادية جديدة، مثل:

-اقتصاد الذكاء الاصطناعي.

-الاقتصاد الرقمي.

-الاقتصاد الأخضر.

-اقتصاد المعرفة.

وانطلاقًا من هذه المحاور؛ فإنّ التحول الذي تشهده منظومة التعليم، والتدريب في المملكة هو جزء من تحول أوسع في نموذج التنمية الوطنية؛ فالمملكة تسعى إلى تطويره، وتحويله إلى أحد أهم مصادر القوة الاقتصادية، والمعرفية في المستقبل، والتحدي الأكبر في المرحلة القادمة لن يكون في بناء المؤسسات التعليمية؛ بل في تعظيم أثرها التنموي، والاقتصادي؛ ولذلك التحدي هو كيف نجعل التعليم ينتج خريجًا قادرًا على الابتكار، والتكيف، وقيادة الاقتصاد الوطني في مرحلته الجديدة؟ وإذا تحقق هذا التحول بصورة متكاملة؛ فإن الجامعات السعودية ستكون مؤسسات أكاديمية ناجحة، وأحد أهم المحركات الإستراتيجية للاقتصاد الوطني في العقود القادمة.





المداخلات حول القضية:

• الإطار النظامي، والدستوري للتعليم، والتدريب في المملكة العربية السعودية، ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة:

لا يمكن الجزم بوجود اختلاف حول الدور المحوري للتعليم، والتدريب في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية؛ إذ إن هذا الدور يستند إلى أساس شرعي، ونظامي راسخ يتجلى بوضوح في النظام الأساسي للحكم الذي أولى التعليم مكانة مركزية ضمن بناء الإنسان، وتنمية المجتمع.

ففي المادة (الثلاثة عشرة) من النظام الأساسي للحكم يُنص على أن التعليم يهدف إلى غرس العقيدة الإسلامية في نفوس النشء، وإكسابهم المعارف، والمهارات، وتهيئتهم؛ ليكونوا أعضاء نافعين في بناء مجتمعهم محبين لوطنهم، ومعتزين بتاريخه، ويعكس هذا النص توجهًا إستراتيجيًا يربط بين البعد القيمي والمعرفي، والوطني في وظيفة التعليم؛ بما يجعله أداة لبناء الإنسان من منظور متكامل.

كما تنص المادة (التاسعة والعشرون) على أن الدولة ترعى العلوم، والآداب، والثقافة، وتعنى بتشجيع البحث العلمي، وتصون التراث الإسلامي، والعربي، وتسهم في الحضارة العربية، والإسلامية، والإنسانية، ويبرز من ذلك أن التعليم، والبحث العلمي لا يُنظر إليهما؛ بوصفهما نشاطًا داخليًا فحسب؛ بل كأداة للإسهام الحضاري، والمعرفي على المستويين: الإقليمي، والإنساني.

وتؤكد المادة (الثلاثون) أن الدولة توفر التعليم العام، وتلتزم بمكافحة الأمية، وهو ما يعكس التزامًا بنويًا بتعميم التعليم، وضمان إتاحتها؛ باعتباره حقًا أساسيًا، وأداة رئيسية للتنمية الاجتماعية، والاقتصادية.

وانطلاقًا من هذا الإطار النظامي يمكن ملاحظة أن الطموحات الإستراتيجية للمملكة في مجال التعليم، والتدريب تنعكس بصورة واضحة في عدد من الإنجازات الفعلية، من بينها: بروز الكفاءات العلمية السعودية، وتنامي حضور العلماء السعوديين، والحصول على جوائز علمية عالمية، إضافة إلى تحقيق منجزات حضارية، ومعرفية تعكس تطور المنظومة التعليمية، وقدرتها على إنتاج معرفة نوعية.

وفي السياق ذاته يُعد التدريب شرطًا أساسيًا في الالتحاق بالوظائف العامة، والخاصة، والمهنة الحرة؛ بما يعزز من دور التدريب؛ بوصفه أداة تنظيمية، ومهنية؛ وذلك لضمان الكفاءة، والجاهزية، كما تبرز أهمية التوسع في تطبيق مفهوم التدريب المستمر؛ لاسيما في القطاع الصحي مع إمكانية تعميمه، وتطويره؛ ليشمل مختلف القطاعات الاقتصادية، والخدمية؛ بما يرفع من كفاءة الأداء المؤسسي، ويعزز من جودة المخرجات.



وبذلك يتضح أن التعليم، والتدريب في المملكة لا يرتبطان فقط بالأهداف التنموية المعاصرة؛ بل يستندان إلى مرجعية نظامية، ودستورية، ويشكلان في الوقت نفسه أحد أهم محركات التنمية المستدامة؛ سواءً من حيث بناء الإنسان، أو تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

• التعليم، والتدريب في المملكة العربية السعودية بين تعدد المبادرات وتحدي التكامل الإستراتيجي:

تشير المعطيات إلى أن المشهد العام لا يعاني من ضعف في حجم الجهود، أو محدودية في المبادرات؛ بل على العكس؛ فهناك تعدد ملحوظ في البرامج، والسياسات، والمشاريع إلى جانب وجود بعض المؤشرات الإيجابية في عدد من الجوانب المرتبطة بالتعليم، والتدريب غير أن الإشكال الأكثر عمقاً لا يرتبط بوفرة الجهود، وإنما بطريقة تنظيمها، وتكاملها داخل إطار وطني موحد يربط بين التعليم العام والتعليم العالي، والتدريب المهني، وبين احتياجات الاقتصاد الوطني ومنظومة المهارات، إضافة إلى آليات القياس، والمتابعة، والمساءلة.

وفي حال غياب هذا الإطار الجامع يصبح من الطبيعي ظهور حالة من التوازي بين المبادرات؛ بدلاً من تكاملها؛ بما يؤدي إلى تحقيق نتائج جزئية، وتحسينات محدودة في بعض المؤشرات دون الوصول إلى مستوى التحول البنيوي الذي يجعل التعليم، والتدريب محركاً مباشراً للتنمية المستدامة، وهنا يظل السؤال قائماً حول ما إذا كانت المنظومة قد انتقلت بالفعل إلى مستوى التكامل الإستراتيجي، أم أنها ما تزال تعمل ضمن مسارات متعددة، ومتجاورة لا تندمج بالقدر الكافي في رؤية واحدة موحدة.

ومن هذا المنطلق تتجلى أهمية إعادة طرح الإشكال من زاوية أعمق تتجاوز الحديث عن كثرة المبادرات، أو تنوع البرامج نحو التساؤل عن كيفية بناء إستراتيجية وطنية جامعة قادرة على تحويل التعليم، والتدريب إلى جزء من منطق تنموي واحد تتحدد فيه الأولويات بدقة، وتوزع فيه المسؤوليات بوضوح، وتصبح فيه المخرجات قابلة للقياس، والمساءلة؛ فالفارق الجوهرى لا يكمن في حجم النشاط داخل القطاع؛ بل في مدى قدرته على الاندماج داخل منظومة متماسكة توجه هذا النشاط نحو أثر تنموي مباشر، ومقصود.

وبذلك يمكن القول: إن الفجوة القائمة لا تقتصر على الفارق بين المستهدف والمتحقق؛ بل تمتد- أيضاً- إلى الفجوة بين كثافة المبادرات وتعددتها من جهة، وبين اكتمال البناء الإستراتيجي الجامع من جهة أخرى؛ فالتعليم، والتدريب لا يتحولان إلى رافعة تنموية حقيقية بمجرد زيادة البرامج، أو توسعها، وإنما من خلال إدماج هذه البرامج داخل رؤية موحدة، وحوكمة واضحة، ونظام دقيق يربط بين التمويل والتنفيذ، والقياس، والأثر؛ بما يضمن توجيه المنظومة نحو نتائج تنموية مستدامة، ومؤثرة.



• التحول الرقمي في التعليم السعودي كمدخل إستراتيجي لتحقيق رؤية 2030م، وتعزيز المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة:

يمثل استثمار التحول الرقمي في تطوير التعليم أحد التوجهات الإستراتيجية المحورية في المملكة العربية السعودية؛ بما يتسق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030م التي تركز على بناء اقتصاد معرفي متقدم، وتوسيع فرص الوصول إلى التعليم، ورفع كفاءة منظومة التعليم، والتدريب، ويقوم هذا التوجه على إعادة صياغة البنية التعليمية؛ وذلك من خلال دمج التقنيات الحديثة في العمليات التعليمية، والمناهج، والإستراتيجيات؛ بما يعزز من جودة المخرجات التعليمية، وفعاليتها. وفي هذا السياق يتجلى دور التقنيات الحديثة، وعلى رأسها: الذكاء الاصطناعي في تطوير المناهج الدراسية، وإثرائها؛ بما يسهم في تنمية مهارات التعلم الذاتي لدى المتعلمين، وتعزيز قدراتهم على التفكير النقدي، وحل المشكلات، كما يتيح هذا الدمج التقني توفير فرص تعليمية أكثر عدالة، وتكافؤاً بين جميع الطلاب؛ وذلك من خلال تقليل الفجوات المرتبطة بالموقع الجغرافي، أو الإمكانيات المادية، وتوسيع نطاق الوصول إلى مصادر المعرفة الرقمية.

كما يشمل هذا التحول تطبيق أنظمة إلكترونية متقدمة تسهم في رفع الكفاءة التشغيلية للمؤسسات التعليمية؛ سواءً على مستوى المدارس، أو الجامعات؛ وذلك من خلال تحسين إدارة العمليات التعليمية، وتطوير أساليب المتابعة، والتقويم، وتعزيز جودة الخدمات التعليمية المقدمة، وفي الوقت نفسه يسهم هذا التوجه في تعزيز الوعي الرقمي لدى المتعلمين، والمعلمين على حد سواء، وترسيخ ثقافة استخدام التقنية في مختلف الممارسات التربوية؛ بما في ذلك التعليم التفاعلي عبر منصات التعليم الإلكتروني.

ويُعد تبني التحول الرقمي في التعليم ركيزة أساسية في دعم الابتكار عند صياغة السياسات، والإستراتيجيات التعليمية في المملكة؛ بما يضمن تحقيق مواءمة شاملة بين مستهدفات رؤية السعودية 2030م وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs)، ويسهم هذا التكامل في تعزيز استدامة العملية التعليمية، ورفع كفاءتها، وضمان قدرتها على الاستجابة للتحولات المتسارعة في الاقتصاد، والمجتمع، وسوق العمل؛ بما يعزز من دور التعليم كأداة محورية في التنمية المستدامة.

• التعليم الإلكتروني، والتعلم مدى الحياة، ومبادرات تعزيز بناء رأس المال البشري:

يتضح وجود توجه وطني متنامٍ نحو تعزيز التعليم الإلكتروني المجاني، وإتاحة المعرفة؛ بوصفها حقاً عاماً متاحاً لجميع فئات المجتمع؛ بما يعكس تحولاً نوعياً في فلسفة التعليم من كونه خدمة تقليدية إلى كونه منظومة مفتوحة لإنتاج المعرفة، وتمكين الأفراد.



وقد عملت المملكة العربية السعودية على تطوير مصادر تعليمية رقمية مفتوحة، وإتاحة الوصول إلى منصات تعليمية عالمية، وتقديم عدد منها بصورة مجانية؛ بما يسهم في رفع كفاءة رأس المال البشري، وتعزيز قدرته على التكيف مع متطلبات المستقبل، وسوق العمل المتغير. وفي هذا الإطار تُعد منصة «دروب» التابعة لصندوق تنمية الموارد البشرية نموذجًا تطبيقيًا واضحًا في مجال تأهيل الكوادر الوطنية؛ وذلك من خلال تزويدها بالمهارات المطلوبة لسوق العمل عبر برامج تدريبية رقمية مرنة، وموجهة، كما تمثل مبادرة «التعلم مدى الحياة» التابعة لوزارة التعليم تحولًا مفاهيميًا مهمًا في النظر إلى التعليم؛ حيث لم يعد التعليم مقتصرًا على مرحلة عمرية، أو زمنية محددة؛ بل أصبح مسارًا مستمرًا يمتد طوال الحياة المهنية، والمعرفية للفرد. وتندرج هذه الجهود ضمن سياق أوسع من التحول الرقمي الذي يشهده قطاع التعليم في المملكة، والذي يسهم في تعزيز الجاهزية؛ وذلك لمواكبة التغيرات المتسارعة في الاقتصاد العالمي، وسوق العمل، كما يدعم ترسيخ ثقافة التعلم المرن، والمستدام، ويسهم هذا التوجه في تقليص الفجوات المعرفية بين فئات المجتمع، وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص في الوصول إلى المعرفة إلى جانب رفع مستوى تنافسية الكفاءات الوطنية على المستويين: المحلي، والدولي.

• تحول التعليم في المملكة العربية السعودية من معايير الجودة إلى الأثر التنموي:

يتضح أن المملكة العربية السعودية لم تتبنَّ مفاهيم الجودة، والاستدامة في قطاع التعليم بشكل عشوائي، أو منفصل عن السياق العالمي، وإنما جاء تبنيها ضمن مسار تطوري واضح يستند إلى الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال مع العمل على تكييفها؛ بما يتناسب مع الخصوصية المحلية، واحتياجات التنمية الوطنية، ويعكس ذلك أن السياسات التعليمية لم تنشأ في فراغ؛ بل جاءت استجابة لتحولات عالمية في الفكر التربوي، والتنموي؛ حيث أصبح التعليم يُنظر إليه؛ بوصفه رافعة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وبناء اقتصاد المعرفة. وعلى الرغم من أن التعليم ظل يمثل مكونًا محوريًا في منظومة التخطيط التنموي للدولة، ومع ما تحقق من تحول مؤسسي واضح في قطاع التعليم، والتدريب إلا أن طبيعة الأثر المتحقق حتى الآن يمكن وصفها بأنها جزئية؛ من حيث الجودة، ومتقدمة؛ من حيث الكم؛ فالمؤشرات المرتبطة بالتحاق الطلاب، وتوسع البنية المؤسسية، وتعدد البرامج تعكس تقدمًا ملحوظًا على المستوى الكمي، بينما لا تزال المؤشرات المرتبطة بجودة المخرجات، ودرجة المواءمة مع سوق العمل، ومستوى الابتكار التحويلي تعكس فجوة نوعية قائمة، وبناءً على ذلك لا يزال التعليم في صورته الحالية في طور الانتقال نحو التحول الكامل إلى محرك مباشر للتنمية المستدامة؛ فلم يبلغ هذا الدور بصورة مكتملة بعد.



أولاً - أسباب الفجوة بين البنية المؤسسية والأثر الفعلي:

عند تحليل أسباب الفجوة بين إنشاء المؤسسات التعليمية والتدريبية، وفاعلية مخرجاتها يتبين أن التحدي الجوهرى لا يكمن في وجود هذه المؤسسات؛ بل في قدرتها على تحويل أدواتها الرقابية، والتقويمية إلى إجراءات تصحيحية ملزمة، وذات أثر مباشر، ويبرز في هذا السياق دور الجهات التنظيمية، مثل: هيئة تقويم التعليم، والتدريب، والمركز الوطني للمناهج؛ حيث يتوقف مستوى الأثر الفعلي على مدى قدرتها على تحويل نتائج التقويم إلى قرارات تحسين قابلة للتنفيذ. وفي هذا الإطار يُطرح تساؤل جوهري يتعلق بمدى امتلاك الجهات التقويمية الصلاحية الفعلية للتدخل في جودة المخرجات؛ بما في ذلك إمكانية اتخاذ قرارات أكثر حسماً تجاه البرامج، أو المؤسسات التعليمية ذات الأداء الضعيف، مثل: الإيقاف، أو إعادة الهيكلة، وهو ما يعكس انتقالاً من وظيفة التقويم؛ بوصفها أداة قياس إلى كونها أداة ضبط، وتحسين للنظام التعليمي ككل.

ثانياً - الكفايات التعليمية، والتحول من المحتوى إلى الأداء:

يمثل وجود هيئة مستقلة لتقويم التعليم إلى جانب برامج وطنية، مثل: برنامج "نافس"، وتقويم شامل للمدارس خطوة مهمة تعكس تطوراً في بناء منظومة قياس متكاملة لنواتج التعلم، وجودة البيئة المدرسية؛ بما يعزز الثقة في وجود آليات فعالة للقياس، والمساءلة على أرض الواقع، كما أن الإرشادات الدولية التي حصلت عليها هذه الجهود تشير إلى أن الاتجاه العام في تطوير المنهجيات يسير في مسار إيجابي؛ من حيث الإطار العام.

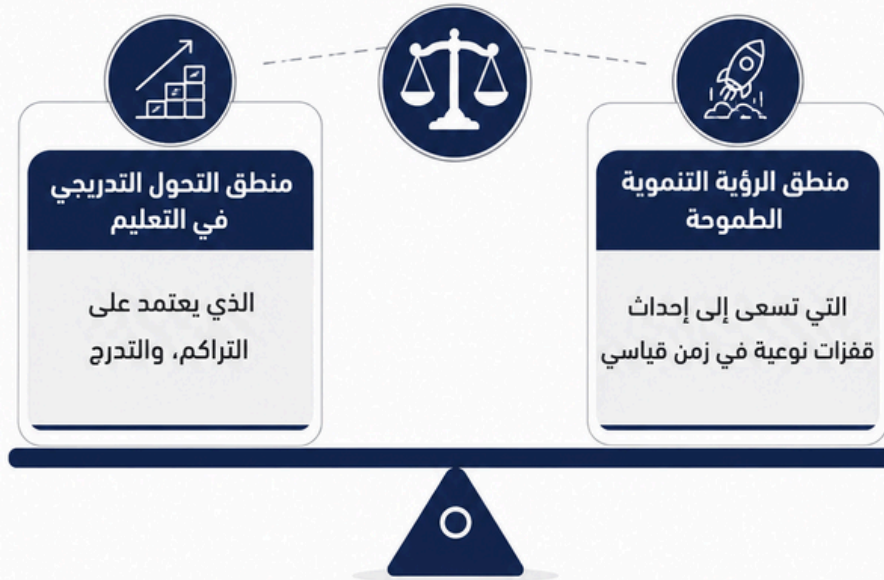
ومع ذلك يبقى التحدي الأساسي مرتبطاً بمرحلة ما بعد القياس؛ أي: مرحلة تحويل نتائج التقويم إلى تحسينات فعلية داخل البيئة التعليمية، ويتطلب ذلك مستوى أعلى من النضج المؤسسي، والثقافي إلى جانب مرونة أكبر في تحديث المناهج التعليمية؛ بما يضمن الانتقال من نموذج قائم على المحتوى، والحفظ إلى نموذج قائم على الكفايات، والمهارات التطبيقية، كما يتطلب هذا التحول استثماراً مستمراً في التطوير المهني للمعلمين، وتحديث أدوات التقويم، والاختبارات، خاصة في ظل أن جزءاً كبيراً من الكوادر التعليمية الحالية لم يُعدَّ بشكلٍ كافٍ للعمل ضمن نموذج التعليم القائم على الاستدامة، والكفايات، الأمر الذي يضع مسؤولية كبيرة على مؤسسات التطوير المهني في إعادة التأهيل، وبناء القدرات.

ثالثاً - بين طبيعة التحول التعليمي وضغط التوقعات الزمنية:

يُشار إلى أن تحسين جودة التعليم يعد بطبيعته عملية معقدة، وطويلة المدى تتطلب فهماً عميقاً للسياق التعليمي، وتنفيذاً تدريجياً دقيقاً، وتراكماً مستمراً في الخبرات إلى جانب قدر كبير من الصبر على النتائج.

وفي المقابل؛ فإن سياق رؤية المملكة 2030م يتسم بطموح مرتفع، وتوقعات سريعة لتحقيق نتائج ملموسة؛ وذلك خلال فترة زمنية محدودة، وهو ما قد يخلق نوعًا من التوتر بين طبيعة التحول التعليمي البطيء نسبيًا والحاجة إلى إظهار نتائج سريعة، وملموسة.

ومن هنا يبرز التحدي في تحقيق التوازن بين منطق التحول التدريجي في التعليم الذي يعتمد على التراكم، والتدرج، وبين منطق الرؤية التنموية الطموحة التي تسعى إلى إحداث قفزات نوعية في زمن قياسي، وهو ما يستدعي إدارة دقيقة للتوقعات، وربطًا واقعيًا بين مسارات الإصلاح التعليمي وإيقاع التحول الوطني الشامل.



وهو ما يستدعي إدارة دقيقة للتوقعات، وربطًا واقعيًا بين مسارات الإصلاح التعليمي وإيقاع التحول الوطني الشامل.





• التعليم، والتدريب في المملكة العربية السعودية بين اقتصاد المهارات وتحدي تعظيم الأثر التنموي:

يبرز تساؤل إستراتيجي حول مدى تحول منظومتي التعليم، والتدريب في المملكة العربية السعودية إلى محرك مباشر للتنمية المستدامة، وما إذا كانت الفجوة لا تزال قائمة بين الطموحات الإستراتيجية لرؤية السعودية 2030م والأثر التنموي المتحقق فعلياً على أرض الواقع، كما يرتبط بهذا التساؤل إشكال آخر يتمثل في استمرار هذه الفجوة، على الرغم مما يحظى به القطاعان من دعم سياسي واسع، واستثمارات كبيرة إلى جانب تعدد المبادرات، والسياسات الهادفة إلى تطوير جودة التعليم، والتوسع في التعليم التقني، والمهني، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، ورفع كفاءة التدريب، والتأهيل المهني، ويُفهم من ذلك أن التحدي لا يكمن في حجم الجهود المبذولة؛ بل في قدرتها على التحول إلى أثر تنموي ملموس يمكن قياسه، ويعكس انتقالاً فعلياً نحو اقتصاد أكثر تنوعاً، واستدامة.

وفي هذا السياق ينتقل التحليل من مستوى التساؤلات التقليدية المرتبطة بـ "ماذا نفع؟" إلى مستويات أكثر عمقاً تتعلق بـ "كيف نقيس؟"، و"كيف نصح؟" وهو تحول يعكس انتقالاً في الفكر التخطيطي من التركيز على تنفيذ السياسات إلى التركيز على قياس أثرها، وإعادة توجيهها، ويبرز في هذا السياق أن التعليم، والتدريب لم يعودا يُنظر إليهما؛ باعتبارهما قطاعين خدميين فقط؛ بل أصبحا جزءاً من البنية التحتية للاقتصاد المعرفي؛ بوصفهما أداة لإنتاج المهارات، وبناء رأس المال البشري القادر على دعم التنمية المستدامة، كما أن تحليل الفجوة بين المستهدف والمتحقق يكشف طبيعة مرحلة انتقالية تتجه فيها المنظومة من التوسع الكمي في البنية التحتية التعليمية إلى التركيز على جودة المخرجات، وتعظيم الأثر الاقتصادي، والاجتماعي.

وفيما يتعلق بمسارات التطوير المطروحة بالورقة الرئيسية؛ فإنها تتسم بواقعية، وقابلية عالية للتطبيق؛ إذ تركز على تحسين آليات القياس، والمتابعة، والمساءلة؛ بدلاً من إحداث تغييرات هيكلية شاملة؛ بما يتناسب مع مرحلة النضج المؤسسي الحالية، كما أن وضوح الجهات المسؤولة عن التنفيذ يعزز فرص تحويلها إلى ممارسات تشغيلية قابلة للقياس، والمتابعة المستمرة، ويأتي ضمن ذلك مقترح إنشاء مرصد وطني لمواءمة المهارات مع سوق العمل، وهو ما ينسجم مع التوجهات الوطنية نحو تكامل البيانات الحكومية، وربطها؛ بما يتيح بناء منظومة معلوماتية تربط بين الوظائف والمهارات، والبرامج التدريبية بشكل ديناميكي، كما يتوافق مقترح ربط التمويل بمؤشرات الأثر مع التوجهات الحديثة في كفاءة الإنفاق، وقياس العائد على الاستثمار في البرامج التنموية.

ومع ذلك، فإن التطبيق العملي لهذه المسارات يواجه عددًا من التحديات، من أبرزها: الحاجة إلى تعزيز تكامل البيانات بين الجهات ذات العلاقة؛ إذ لا يزال الربط بين منظومات التعليم، والتدريب وسوق العمل بحاجة إلى مستويات أعلى من التكامل، والمرونة، كما أن تفعيل مجالس المهارات القطاعية يتطلب منحها صلاحيات تنفيذية أوسع تتجاوز الدور الاستشاري إلى دور مؤثر في تصميم البرامج، واعتمادها، وتحديثها، إضافة إلى ذلك؛ فإن تبني النشر العلني للفجوات يتطلب تعزيز ثقافة مؤسسية قائمة على الشفافية، والمساءلة غير العقابية؛ بما يجعل البيانات أداة للتحسين المستمر لا وسيلة للمحاسبة السلبية.

وبصفة عامة يتمثل التحدي الجوهرى في الانتقال من مستوى صياغة المبادرات إلى مستوى التطبيق القائم على المساءلة، وربط التمويل بالأثر، وهو ما يستلزم دعمًا مؤسسيًا عالي المستوى، ومتابعة مستمرة من منظومة تنمية القدرات البشرية؛ بما يضمن تحويل التعليم، والتدريب من قطاع داعم إلى رافعة إستراتيجية فاعلة للتنمية المستدامة، وتعظيم الأثر الاقتصادي، والمعرفي على مستوى الدولة.

وتؤكد أهمية قياس الأثر التعليمي، وربطه بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ بما يعزز تصور التعليم، والتدريب؛ بوصفهما محركًا تنمويًا حقيقيًا، وليس مجرد قطاع داعم ضمن المنظومة التنموية، وينسجم هذا التوجه مع ضرورة توجيه السياسات التعليمية نحو تحقيق نتائج قابلة للقياس تسهم مباشرة في بناء رأس المال البشري، ودعم الاقتصاد القائم على المعرفة، كما تُعدُّ آليات، مثل: إنشاء مرصد وطني لمواءمة المهارات مع سوق العمل، وربط التمويل بمؤشرات الأثر، وإنشاء أدوات عملية تسهم في مواءمة السياسات التعليمية، والتدريبية مع الأهداف التنموية المستهدفة بصورة أكثر دقة، وفاعلية.

ومن ثم تصبح معالجة الفجوات القائمة جزءًا من التزام إستراتيجي شامل يهدف إلى بناء اقتصاد مستدام قائم على المعرفة؛ وذلك من خلال رفع كفاءة المخرجات، وتعظيم أثرها التنموي، كما يتم تأكيد أهمية التكاملية، والمرونة في تبادل البيانات، والمنافع بين الجهات ذات العلاقة؛ باعتبارها عنصرًا أساسيًا لنجاح عمليات المواءمة، والقياس، وضمان بناء منظومة تعليم، وتدريب أكثر اتساقًا مع احتياجات التنمية، وسوق العمل.



• التعليم؛ بوصفه بنية إنتاج للقدرة، ومحرّكًا للتنمية المستدامة:

يمثل التعليم البنية التحتية العميقة لإنتاج القيمة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، ومن هذا المنطلق يتضح أن أي مشروع للتحويل نحو الاستدامة في إطار أهداف الأمم المتحدة للتنمية لا يمكن أن يحقق استمراريته ما لم يُعَدَّ تعريف وظيفته التعليم من كونه وسيلة لنقل المعرفة إلى كونه منظومة لإنتاج القدرة، وبناء الكفايات، ويعكس هذا التحويل انتقالًا جوهريًا في فهم التعليم؛ بوصفه أداة لإعداد الإنسان القادر على الإسهام الفعلي في التنمية؛ وذلك من خلال امتلاك مهارات معرفية، وقيمية، وإنتاجية تتيح له المشاركة في بناء اقتصاد أكثر كفاءة، واستدامة. وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة تمثل إطارًا عالميًا ذا طابع إلزامي أخلاقي، وتنموي؛ فإن السياق الوطني في المملكة العربية السعودية يتسم بتحديات، وتطلعات خاصة لا تتطابق بالضرورة مع جميع السياقات الأهمية، خصوصًا فيما يتعلق بوظيفة التعليم، وأولوياته؛ إذ يرتبط التحويل من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد معرفي؛ وذلك بضرورة بناء منظومة تعليمية قادرة على إنتاج المهارات، لا الشهادات، وعلى إعادة تشكيل دور المتعلم من متلقٍ سلبي إلى فاعل منتج للقيمة الاقتصادية، والاجتماعية، وحامل للقيم التنموية.

وتبرز تساؤلات مركزية حول مدى نجاح منظومتي التعليم، والتدريب في المملكة في التحويل إلى محرك مباشر للتنمية المستدامة؛ بدلًا من الاكتفاء بدورهما كقطاع داعم لها، ويكتسب هذا التساؤل أهمية خاصة في ظل استمرار الفجوة بين الطموحات الإستراتيجية لرؤية السعودية 2030 ومستوى الأثر التنموي المتحقق فعليًا؛ وذلك على الرغم مما يشهده القطاعان من دعم سياسي واسع، واستثمارات كبيرة، وتعدد في المبادرات التطويرية؛ بما في ذلك التوسع في التعليم التقني، والمهني، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، ورفع كفاءة التدريب، والتأهيل، ويُفهم من ذلك أن الإشكالية لا تتعلق بحجم الجهود؛ بقدر ما تتعلق بقدرتها على التحويل إلى أثر تنموي قابل للقياس، ومرتبطة بمؤشرات إنتاجية واضحة.

ويقوم الارتباط بين التعليم والتنمية المستدامة على ثلاث وظائف جوهريّة جاءت على نحو ما يأتي:
-إنتاج المعرفة.
-تعزيز الإنتاجية.
-بناء التماسك الاجتماعي.

غير أن هذا الارتباط يظل مشروطًا بقدرة النظام التعليمي على تحويل هذه الوظائف إلى مخرجات قابلة للقياس؛ فالتعليم الذي لا ينجح في رفع مهارات القراءة، والرياضيات، والتفكير النقدي، ولا يعزز القيم البيئية، والاجتماعية، ولا يسهم في رفع الإنتاجية يظل محدود الأثر في تحقيق أهداف الاستدامة.



ومن هنا تتجلى الإشكالية البنيوية المتمثلة في الانتقال من مرحلة تضمين مفاهيم الاستدامة إلى مرحلة إنتاج كفاءات الاستدامة؛ وذلك عبر تطوير المناهج، والتقويم، والتدريب، وتأهيل المعلمين، وقادة المدارس.

وتشير المؤشرات المرتبطة بالتعليم المستدام في المملكة إلى حالة مزدوجة تجمع بين التقدم والتحدي؛ إذ يلاحظ التوسع في البرامج التعليمية، والتدريبية، والنمو في برامج الاعتماد الأكاديمي، والارتفاع في معدلات الالتحاق؛ وذلك في مقابل استمرار فجوات نوعية تتعلق بالشمول، والعدالة، وجودة المخرجات، ومواءمتها مع سوق العمل، إضافة إلى تحديات تتصل بالعائد الاقتصادي للتعليم، واستدامة تمويله، كما تكشف البيانات عن تحسن في نسب توظيف خريجي التعليم التقني مقابل استمرار فجوات في التصنيفات العالمية للجامعات، والابتعاث النوعي؛ بما يعكس فجوة هيكلية تشير إلى بطء التحول نحو نظام تعليمي أكثر إنتاجية، وكفاءة.

وتُعد اختبارات PISA مرجعًا دوليًا لقياس جودة التعليم؛ حيث تركز على المهارات التطبيقية في القراءة، والرياضيات، والعلوم؛ أي: على قدرة المتعلم على توظيف المعرفة في سياقات عملية، وتشير نتائج المملكة في هذه الاختبارات إلى تحسن تدريجي إلا أنها لا تزال دون متوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي، والتنمية، وهو ما يكشف عن ثلاث فجوات رئيسة جاءت على نحو ما يأتي:

- ضعف المهارات القرائية التحليلية.
 - محدودية تحويل المعرفة النظرية إلى تطبيقات عملية.
 - ضعف مهارات التفكير النقدي، وحل المشكلات.
- ويعكس ذلك أن التحدي لا يرتبط بالتوسع الكمي؛ بل بجودة التعلم العميق، وقدرة النظام التعليمي على إنتاج كفايات قابلة للتطبيق.

وتتسم العلاقة بين رؤية السعودية 2030م وأهداف التنمية المستدامة بدرجة عالية من التوافق المفاهيمي في مجالات تنمية رأس المال البشري، وجودة الحياة، والاقتصاد المعرفي، والحوكمة، والعدالة غير أن هذا التوافق يواجه تحديًا يتمثل في ترجمة الأهداف إلى مؤشرات أثر فعلية؛ إذ يتطلب الأمر الانتقال من المواءمة الشكلية إلى التكامل الوظيفي؛ بحيث تصبح مخرجات التعليم مرتبطة مباشرة بالإنتاجية، والابتكار، وسوق العمل، وفي هذا الإطار يبرز توجه إدماج التعليم الأخضر، والرقمي إلا أن التطبيق لا يزال في مراحل تأسيسية مع محدودية البرامج المرتبطة بالاقتصاد الدائري، والطاقة المتجددة، والتقنيات الخضراء.



وفي السياق الوطني شهد التعليم تحولاً من كونه جزءاً من البنية الخدمية إلى كونه ركيزة إستراتيجية في بناء الاقتصاد، وتنمية رأس المال البشري، وتحقيق مستهدفات التنمية مع تأكيد دوره في دعم التحول نحو الاقتصاد المعرفي، ومع ذلك يظل من أبرز التحديات غياب منظومة حوكمة متكاملة لقياس أثر التعليم؛ حيث تركز المؤشرات الحالية على المدخلات أكثر من المخرجات، مثل: الإنتاجية، والابتكار، وجودة الحياة، ويعيد ذلك طرح الإشكالية المتعلقة بطبيعة إدارة التعليم: هل يُدار كقطاع خدمي، أم كنظام إنتاجي يولد القيمة؟

ويستدعي ذلك تبني نموذج تحولي يقوم على الانتقال من منطق الاستهلاك إلى منطق الإنتاج؛ وذلك من خلال ربط التمويل بالأثر، ودمج التعليم بسلاسل القيمة الاقتصادية، وتعزيز التعلم القائم على المشروعات، وتحويل المؤسسات التعليمية إلى بيئات إنتاج للابتكار، كما يتطلب إعادة تعريف جودة التعليم؛ بما يركز على المهارات التطبيقية، وبناء نظام وطني ديناميكي للمهارات يربط التعليم بسوق العمل عبر منصات بيانات متكاملة، إضافة إلى ربط التمويل بمؤشرات التوظيف، والابتكار، والإنتاجية.

وفي ضوء ذلك تتأكد أهمية قياس الأثر التعليمي، وربطه بأهداف التنمية المستدامة؛ باعتباره إطاراً يحول التعليم، والتدريب إلى محرك تنموي فعلي، وليس مجرد قطاع داعم، كما تبرز ضرورة التكاملية، والمرونة في تبادل البيانات، والمنافع بين الجهات ذات العلاقة؛ باعتبارها شرطاً أساسياً لنجاح عمليات المواءمة، وتحقيق الاتساق بين السياسات التعليمية، ومتطلبات التنمية، وسوق العمل، وبذلك يصبح التعامل مع الفجوات القائمة جزءاً من التزام إستراتيجي شامل يهدف إلى بناء اقتصاد مستدام قائم على المعرفة، وتغظيم أثر التعليم؛ بوصفه أحد أهم محركات التحول الوطني، وصناعة المستقبل.

• الفجوة بين المستهدف والمتحقق في التعليم، والتدريب:

هناك أبعاد متعددة جديرة بالتحليل في سياق تناول منظومة التعليم، والتدريب إلا أن التركيز ينصب- هنا- على قضية مركزية ذات طابع إستراتيجي تتمثل في الفجوة بين المستهدفات الطموحة للمنظومة وما تحقق فعلياً من آثار تنموية، وهي فجوة تُعد من أهم القضايا التي لا يمكن تجاوزها عند تقييم فعالية التعليم؛ بوصفه رافعة للتنمية المستدامة.

إن معالجة هذه الفجوة لا يمكن أن تتم عبر التوسع في المبادرات، أو زيادة حجم الإنفاق فحسب؛ بل ترتبط أساساً بضرورة إحداث تحول نوعي في طريقة إدارة المنظومة التعليمية، والتدريبية ذاتها؛ فالإشكال لا يكمن في محدودية الجهود، وإنما في ضعف القدرة على تحويل هذه الجهود إلى أثر تنموي مباشر يمكن قياسه، ويرتبط بصورة واضحة بسوق العمل، ومستويات الإنتاجية، ومتطلبات التنمية المستدامة.

ومن هنا تتضح الحاجة إلى الانتقال من منطق "الجهد المؤسسي" إلى منطق "الأثر القابل للقياس".

وفي هذا السياق يظهر أن المدخل الأول لسد هذه الفجوة يتمثل في إعادة تعريف مفهوم النجاح في التعليم، والتدريب؛ بحيث لا يقتصر على عدد الخريجين، أو حجم البرامج المنفذة، وإنما يمتد؛ ليشمل مؤشرات أكثر عمقاً، مثل: جودة التوظيف، واستدامته، ومستوى الأجور، ومدى توافق المهارات المكتسبة مع القطاعات ذات الأولوية التنموية؛ إذ إن هذا التحول في فلسفة القياس من شأنه أن يعيد توجيه السياسات التعليمية، وآليات التمويل نحو البرامج الأعلى أثراً، ويحد من استمرار البرامج ذات العائد التنموي المحدود مع تأكيد أهمية تجنب إلغاء التخصصات، أو المسارات الحيوية دون تقييم شامل للعائد الإستراتيجي طويل المدى.

أما المدخل الثاني؛ فيتعلق بضرورة معالجة الخلل في التكامل المؤسسي بين مكونات منظومة التعليم، والتدريب، وسوق العمل؛ إذ لا تزال هذه المنظومة في بعض جوانبها تعمل بصورة غير مترابطة مع ديناميكيات الاقتصاد، وسوق العمل، في حين أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب منظومة متكاملة تبدأ من تصميم المناهج، ومروراً بعمليات التدريب، والتأهيل، ووصولاً إلى التوظيف، والإنتاج، ويستدعي ذلك بناء مسارات واضحة تربط كل مرحلة تعليمية بمخرجات اقتصادية محددة؛ بما يضمن اتساق العملية التعليمية مع احتياجات التنمية.

وفيما يتعلق بالمدخل الثالث؛ فإنه يرتبط بالانتقال من مجرد تضمين مفاهيم الاستدامة في المناهج إلى بناء كفاءات استدامة فعلية قابلة للتطبيق في الواقع العملي، خصوصاً في مجالات الاقتصاد الرقمي، واقتصاد الطاقة النظيفة؛ فالتحدي لا يتمثل في تعريف مفاهيم الاستدامة، أو الإلمام بها نظرياً؛ بل في امتلاك مهارات قادرة على إنتاج الاستدامة نفسها؛ وذلك من خلال تطبيقات عملية، ومشروعات، ومهارات مهنية متقدمة تسهم في تحقيق التحول الاقتصادي المنشود.

وفي المجمل؛ فإن معالجة الفجوة بين المستهدف والمتحقق تمثل مشروعاً إستراتيجياً يتجاوز البعد التعليمي الضيق؛ ليصبح مشروعاً سيادياً يهدف إلى إعادة توجيه التعليم، والتدريب ليكون أداة إنتاج حقيقية قادرة على الإسهام في بناء اقتصاد وطني أكثر كفاءة، واستدامة، وتعزيز فهم أعمق للإنسان، والمجتمع، ودورهما في عملية التنمية الشاملة.



• التحول من كمية التعليم إلى جودته: نحو بناء منظومة تعليمية قائمة على الكفايات، وتنمية الإنسان في سياق الاستدامة:

يشهد قطاع التعليم تحولاً متزايداً في التركيز من البعد الكمي إلى البعد النوعي، وهو تحول يتجلى على المستويين: الدولي، والوطني غير أن هذا التحول لا يفهم على أنه تقليص في فرص الالتحاق بالتعليم، أو استبدال مبدأ الإتاحة الشاملة؛ بل يقوم على تعزيز مفهوم التعليم الجيد للجميع دون استثناء، ويعكس ذلك توجهاً يركز على أن القيمة الحقيقية للتعليم لا تكمن في عدد سنوات الدراسة، أو الشهادات الممنوحة، وإنما في نوعية المعارف، والمهارات، والقيم التي يكتسبها المتعلم؛ نظراً لارتباطها المباشر بالآثار التنموية، والاقتصادية، والاجتماعية على المستويين: الفردي، والجماعي، كما أن الأدبيات، والدراسات التربوية تشير بصورة متزايدة إلى وجود دعم علمي متنامٍ لهذا التحول نحو الجودة؛ بوصفها محوراً رئيسياً لفعالية النظم التعليمية.

وفي هذا السياق يُنظر إلى التعليم؛ بوصفه تجربة إنسانية تمتد عبر سنوات طويلة من عمر الفرد، الأمر الذي يستدعي أن تكون هذه التجربة ذات جودة عالية، ومصممة؛ بما يحقق التوازن بين التعلم، والتحفيز النفسي، وبناء الرضا الذاتي، ويقتضي ذلك الاهتمام بتخطيط الأنشطة التعليمية داخل المدرسة، وخارجها؛ بما يشمل الأنشطة الصفية، وغير الصفية إلى جانب تطوير بيئة المدرسة، وتجهيزاتها؛ بما يسهم في خلق بيئة تعلم محفزة تدعم التفاعل، وتنمي الدافعية للتعلم المستمر.

كما يبرز التعليم منذ مراحله المبكرة؛ بوصفه عملية بناء متكاملة لأربع ركائز أساسية في شخصية المتعلم، تتمثل في القدرة على التعلم، والقدرة على العمل، وتكوين الهوية الشخصية (الكيونة)، والقدرة على التعايش مع الآخرين، وفي هذا الإطار لا يُنظر إلى تقسيم المناهج إلى مواد منفصلة؛ بوصفه غاية في حد ذاته؛ بل كإجراء تنظيمي، بينما تظل الأهمية الجوهرية في مدى تكامل المعارف، والمهارات، والقيم، وتراكمها بشكل منسجم؛ بما يسهم في إعداد فرد قادر على التعلم المستمر، والعمل المنتج، وإدارة ذاته، والتفاعل الإيجابي مع محيطه الاجتماعي.

ومن هذا المنطلق؛ فإن إدماج مفاهيم التنمية المستدامة في التعليم لا يستلزم بالضرورة إنشاء مواد دراسية مستقلة؛ بل يمكن تحقيقه بصورة أكثر فاعلية؛ وذلك من خلال التكامل داخل المناهج القائمة؛ سواءً في المحتوى المعرفي، أو في مواقف التعلم داخل الفصول الدراسية، أو في الأنشطة غير الصفية، كما أن بناء الركائز الأربع المشار إليها ينبغي أن يتضمن بصورة طبيعية مفاهيم التنمية المستدامة، وقيمتها؛ بما يضمن ترسيخها كجزء أصيل من العملية التعليمية، وليس كمكون إضافي منفصل عنها.



• تحليل واقع التعليم في المملكة العربية السعودية؛ باستخدام تحليل SWOT:

لا شك أن قضايا التعليم، والتدريب تُعد من أكثر القضايا تعقيدًا، وتشابكًا في مختلف المجتمعات؛ نظرًا لارتباطها المباشر بمستقبل الأجيال، ودورها المحوري في بناء المجتمع المعرفي المتقدم، ويُعد التعليم حجر الزاوية في تشكيل رأس المال البشري، وتنمية القدرات الوطنية، وتعزيز القيم، والانتماء، كما يسهم في تشكيل الهوية الوطنية، والثقافية، والاقتصادية، ولا يقتصر تأثيره على البعد المعرفي فقط؛ بل يمتد؛ ليشمل أبعادًا سياسية، واجتماعية، واقتصادية متداخلة تجعل من إصلاحه عملية مستمرة، ومعقدة تتطلب التحديث، والتطوير الدائمين، خاصة في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، والتغيرات العالمية المتلاحقة التي تفرض ضرورة مواءمة المناهج، وأساليب التعليم مع متطلبات العصر.

وتبرز الحاجة إلى تبني منهجيات علمية دقيقة لتشخيص واقع التعليم في المملكة العربية السعودية؛ بما يسهم في دعم تحقيق أهداف الأمم المتحدة المرتبطة بالتنمية المستدامة، خاصة الهدف الرابع المعني بالتعليم الجيد؛ فالتشخيص العلمي يمثل الخطوة الأساسية لأية عملية إصلاح؛ إذ يتيح فهمًا عميقًا لمكامن القوة، والقصور، ويساعد في بناء سياسات تعليمية قائمة على الأدلة قادرة على الاستجابة لمتطلبات التنمية الوطنية، والتحول العالمية.

وفي ضوء ذلك يُعد تحليل تحليل SWOT من الأدوات الإستراتيجية الفعّالة التي يمكن توظيفها لتشخيص واقع التعليم؛ نظرًا لقدرته على تحليل البيئة الداخلية، والخارجية للنظام التعليمي بشكل متكامل، ويتيح هذا النموذج تصنيف العوامل المؤثرة إلى نقاط قوة، وضعف (داخلية)، وفرص وتهديدات (خارجية)؛ مما يساعد في بناء رؤية تحليلية شاملة تدعم متخذي القرار في صياغة إستراتيجيات تطويرية متوازنة، وعند تطبيق هذا النموذج على قطاع التعليم في ضوء رؤية السعودية 2030م يمكن الوصول إلى قراءة أكثر دقة لواقع التعليم، واتجاهاته المستقبلية.

وعلى مستوى نقاط القوة يظهر النظام التعليمي في المملكة مجموعة من المقومات الداخلية الإيجابية، من أبرزها: الدعم الحكومي القوي الذي ينعكس في حجم الاستثمار في التعليم، وتبني مبادرات إصلاحية طموحة، كما تتمتع المملكة ببنية تحتية رقمية متقدمة أسهمت في تسريع التحول نحو التعليم الإلكتروني إلى جانب تحقيق قدر ملحوظ من العدالة في إتاحة فرص التعليم لمختلف الفئات، وتُعزز برامج الابتعاث، والتدريب من جودة رأس المال البشري عبر توفير فرص تعليمية عالمية؛ بما يسهم في نقل المعرفة، وبناء الكفاءات الوطنية القادرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي.



وفي المقابل تكشف نقاط الضعف عن مجموعة من التحديات الداخلية التي تتطلب المعالجة، من أهمها: استمرار الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وهو ما يشير إلى الحاجة لإعادة تصميم البرامج التعليمية؛ بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد الوطني، كما يُلاحظ ضعف التضمين العميق، والمنهجي لمفاهيم الاستدامة البيئية، والاجتماعية في المناهج؛ مما يحد من دور التعليم في بناء وعي مستدام لدى المتعلمين، إضافة إلى ذلك تبرز التفاوتات المكانية في جودة التعليم، والبنية التحتية، خاصة في المناطق النائية، وهو ما يستدعي تبني سياسات تعليمية أكثر توازناً لتحقيق العدالة المكانية.

أما فيما يتعلق بالفرص؛ فتتمثل في مجموعة من المتغيرات الخارجية التي يمكن استثمارها لتعزيز تطوير التعليم، من أبرزها: التحول نحو الاقتصاد القائم على الابتكار، والطاقة المتجددة؛ مما يفتح المجال أمام تطوير تخصصات تعليمية جديدة تتماشى مع متطلبات المستقبل، كما تتيح الشراكات مع المؤسسات، والمنظمات الدولية فرصاً لتبادل الخبرات، وتبني أفضل الممارسات، إضافة إلى تنامي دور القطاع غير الربحي في دعم المبادرات التعليمية؛ بما يسهم في تعزيز الاستدامة، وتنويع مصادر الدعم.

في حين تتمثل التهديدات في عدد من التحديات الخارجية التي قد تؤثر على مسار تطوير التعليم، من أبرزها: الفجوة الرقمية المرتبطة بسرعة التطور التكنولوجي العالمي، خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي؛ مما يتطلب استجابة تعليمية مرنة، وسريعة، كما قد تؤثر الأزمات الاقتصادية العالمية، والتقلبات الجيوسياسية على استقرار تمويل التعليم إلى جانب التحديات البيئية التي قد تنعكس على استدامة البنية التحتية التعليمية، وكفاءة تشغيلها.

وفي ضوء هذا التحليل تتأكد أهمية توظيف تحليل SWOT كأداة علمية داعمة لصنع القرار في المملكة العربية السعودية؛ بما يسهم في بناء إستراتيجيات تعليمية قائمة على تشخيص دقيق، وشامل، ومن شأن ذلك أن يعزز قدرة النظام التعليمي على تحقيق التكامل بين مخرجاته واحتياجات التنمية المستدامة، ويدعم الانتقال نحو نموذج تعليمي أكثر كفاءة، ومرونة، واستجابة لمتطلبات المستقبل.



التوصيات:

- 1-بناء إطار وطني متكامل يربط التعليم، والتدريب بالتنمية المستدامة؛ وذلك من خلال توحيد الجهود، والمبادرات ضمن رؤية تنفيذية واحدة واضحة الأولويات، ومحدودة المسؤوليات، وقابلة للقياس، والمساءلة.
- 2-الانتقال من قياس المدخلات إلى قياس الأثر التنموي الحقيقي؛ بحيث لا يُقاس نجاح التعليم، والتدريب بعدد الخريجين، أو البرامج فحسب؛ بل بجودة التوظيف، واستدامته، ومستوى المهارات، والإنتاجية، والأثر الاجتماعي، والاقتصادي.
- 3-إعادة تعريف جودة التعليم على أساس الكفايات، والمهارات التطبيقية؛ وذلك عبر تطوير المناهج، والتقييمات لقياس مستوى التفكير الناقد، وحل المشكلات، والقراءة التحليلية، والقدرة على التطبيق.
- 4-إنشاء نظام وطني ديناميكي للمهارات يربط بين التعليم، والتدريب واحتياجات سوق العمل بصورة لحظية، ويستفيد من البيانات الضخمة، والتحليل المستمر؛ وذلك لرصد المهارات المطلوبة، وتحديث البرامج تبعًا لها.
- 5-ربط التمويل بالأثر، والأداء؛ وذلك من خلال تطوير نماذج تمويل تحفز المؤسسات التعليمية، والتدريبية على تحقيق نتائج فعلية في التوظيف، والابتكار، وجودة المخرجات، والإسهام في الأولويات الوطنية.
- 6-تعزيز الحوكمة القائمة على البيانات، والشفافية؛ وذلك ببناء منظومات تقويم، ومؤشرات أداء متقدمة، ونشر نتائج قياس الفجوات بين المستهدف والمتحقق بصورة دورية؛ مما يعزز المساءلة، والتحسين المستمر.
- 7-معالجة فجوات التكامل المؤسسي بين الجهات ذات العلاقة؛ وذلك عبر تطوير مرونة تبادل البيانات، وتحقيق تكامل حقيقي بين الجهات المختلفة المعنية.
- 8-تطوير التعليم، والتدريب التقني، والمهني، ورفع جاذبيتهما المجتمعية؛ بوصفهما مسارًا عالي القيمة، وموازيًا للتعليم الجامعي مع ربطهما بفرص وظيفية تنافسية، وقطاعات الاقتصاد الواعدة.
- 9-ترسيخ التعلم مدى الحياة، وإعادة التمهير؛ وذلك من خلال بناء مسارات مرنة، ومستمرة للتعلم، والتأهيل تستجيب للتغيرات السريعة في سوق العمل، والتقنيات الحديثة.
- 10-إدماج الاستدامة في جميع التخصصات، والمراحل التعليمية؛ بحيث لا تظل الاستدامة موضوعًا هامشيًا، أو مستقلًا؛ بل تصبح جزءًا من بنية المناهج، ومواقف التعلم، والأنشطة الصفية، وغير الصفية.

- 11- تطوير المعلم، والقائد التعليمي؛ بوصفهما محور التحول عبر الاستثمار في إعداد نوعي للمعلمين، وتأهيل القيادات التعليمية؛ لتكون قيادات معرفية، وتربوية قادرة على إدارة التحول، وتحقيق الأثر.
- 12- تعزيز الشراكة المستدامة مع القطاع الخاص، والقطاع غير الربحي، والمجتمع؛ بحيث تنتقل هذه الشراكات من مستوى الدعم، والتنسيق إلى مستوى التصميم المشترك للبرامج، والتطبيق العملي، وقياس الأثر.
- 13- الاستفادة من المنهجيات التحليلية العلمية الحديثة في تشخيص الواقع التعليمي؛ مما يساعد على تحديد نقاط القوة، والضعف، والفرص، والتحديات، ودعم اتخاذ القرار.





المصادر، والمراجع:

- 1- با حمدان، محمد سعيد؛ والديب، خالد زكي. (2022م). دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. (42), Arab Journal for Scientific Publishing.
- 2- برنامج تنمية القدرات البشرية (vision2030.gov.sa) برنامج تنمية القدرات البشرية.
- 3- الحربي، منى؛ والجبر، لولوه. (2019م). تحليل محتوى كتب العلوم للمرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية؛ وفقاً لأبعاد التنمية المستدامة.
- 4- الثقافي، محمد حميد (2025م) الاستشراف، والدراسات المستقبلية، الرياض، مركز الخبرة العالمية.
- 5- الشريف، بدر حسن. (2021م). دراسة تحليلية لدور التدريب التقني، والمهني لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة 2030م. مجلة التدريب السعودي (إصدارات TVTC).
- 6- وزارة التعليم (moi.gov.sa) الرؤية، والرسالة، والأهداف.
- 7- وزارة التعليم (2023م) التقرير السنوي.
- 8- وزارة التعليم. (1440هـ) تعليم 2030م، والتنمية المستدامة، ضمان التعليم الجيد المنصف، والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
- 9- المؤسسة العامة للتدريب التقني، والمهني (tvtc.gov.sa) الإستراتيجيات، والسياسات، والأنظمة.
- 10- الصبحي، وفية عثمان، اليحيان، مها صالح سعد، والبشر، فاطمة عبد الله. (2025م). وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة تحليلية). مجلة العلوم التربوية، والنفسية، 9(6)، 82 - 102.
- 11- محمد، السيد فراج السعيد. (2020م). دور التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. المجلة العلمية للاقتصاد، والتجارة، 13-70.
- 12- بدير، المتولي إسماعيل. (2018م). التعليم، وعلاقته بالتنمية البشرية المستدامة: خبرات عالمية، ودروس مستفادة. مجلة تطوير الأداء الجامعي، 7(2)، 149-205.
- 13- المحاريق، صخر سالم محمد. (2015م). دور التعليم، والتدريب المهني، والتقني (TVET) في التنمية المجتمعية المستدامة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس.
- 14- الدوسري، عيسى بن خلف سعد. (2025م). درجة إسهام الجامعات السعودية في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء الشراكة المجتمعية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: العلوم التربوية، والنفسية، 4(1).



- 15- سالم، أسامة محمد أحمد. (2022م). التنمية المستدامة من منظور تكنولوجيا التعليم، ودور الجامعات السعودية في تعزيزها. مجلة البحوث التربوية، والنوعية، 13(13)، 235-264.
- 16- خطاب، سمير عبد القادر، وعبد اللطيف، مهران سعد الميهي. (2022م). تحويل التعليم الجامعي - مدخل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. مجلة التربية، جامعة الأزهر، 41(196)، 117-137.
- 17- الربيعي، فضل. (2024م). التعليم الجامعي، والبحث العلمي، وعلاقتها بالتنمية المستدامة - دراسة ميدانية. مجلة جامعة المهرة للعلوم الإنسانية، 6 (1)، 222-240.
- 18- البراهيم، هيا بنت عبد العزيز. (2014م). تطوير التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. مجلة رسالة التربية وعلم النفس، 44، 1-32.
- 19- با رعيده، إيمان سالم والزبيدي، شريفة إبراهيم. (2022م). تصور مقترح لتضمين أبعاد التنمية المستدامة في محتوى كتاب الجغرافيا بالتعليم الثانوي (نظام المقررات) بالمملكة العربية السعودية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية، والنفسية، 29 (3).
- 20- عبد الله، هناء عبد الكريم فضل. (2025م). تصور مقترح لدور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة جامعة المهرة للعلوم الإنسانية، 6 (1)، 459-480.
- 21-Tawil, S., Sachs-Israel, M., Le Thu, H., & Eck, M. (2016). Unpacking Sustainable Development Goal 4: Education 2030 (Guide). UNESCO.
- 22-UNESCO Regional Bureau for Education in the Arab States (Beirut). (2023). Mapping report: SDG 4 policy mapping in Arab States (Arabic edition).
- 23-UNESCO. (2016). Education 2030: Incheon Declaration and Framework for Action for the implementation of Sustainable Development Goal 4.
- 24-United Nations Department of Economic and Social Affairs. (n.d.). Goal 4: Quality Education.



المشاركون

- الورقة الرئيسة: د. محمد الثقفي
- التعقيب الأول - أ.د. نياف الجابري
- التعقيب الثاني - د. عبد الرحمن الشبيب
- إدارة الحوار: أ. د. أحمد الخطيب

المشاركون بالحوار، والمناقشة:

- أ. أحمد المحميد
- د. سعود الغرابي
- د. سعيد محمد مزهر
- الفريق د عبدإله الصالح
- م. عبد الله الرخيص
- أ. فائزة العجروش
- د. فهد بن عبد العزيز الغفيلي
- د. محمد المعجل
- د. محمد بن هندي الغامدي

*ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية



ملتقى أسبار

Asbar Council

(نادي تفكير)

تأسس الملتقى في 28 يونيو 2015م



@MultaqAsbar



@Multaq_Asbar



<https://cutt.us/U0nnC>



00966114624229



www.asbar.com